



اتحاد المصارف المغاربية

2021

التقرير السنوي

المصارف المغاربية: التحولات الاستراتيجية الكبرى

تم إعداد هذا التقرير تحت إشراف الأستاذ طافر سعيدان – سكيما بزنس سكول (SKEMA Business School) ،
يتوجه الكاتب بالشكر إلى السيدة سناء بن عبد الله – كلية العلوم الاقتصادية والتصرف بصفافس
على مساهمتها في هذا العمل

التخطيط

2	موجز تنفيذي.....	
5	قائمة الجداول.....	
6	قائمة الرسوم البيانية.....	
8	قائمة المختصرات.....	
9	مقدمة عامة.....	
10	القسم الاول قراءات في إقتصاديات دول اتحاد المغرب العربي وتأثيرات ما بعد أزمة كوفيد19-.....	
11	الفصل – 1 الظرفية الاقتصادية.....	
13	1.1. الجزائر.....	
13	1.1.1. قراءات في الوضع الاقتصادي.....	
15	2.1.1. تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد الجزائري.....	
16	2.1. ليبيا.....	
16	1.2.1. قراءات في الوضع الاقتصادي.....	
18	2.2.1. تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد الليبي.....	
19	3.1. المغرب.....	
20	1.3.1. قراءات في الوضع الاقتصادي.....	
22	2.3.1. تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المغربي.....	
23	4.1. موريتانيا.....	
23	1.4.1. قراءات في الوضع الاقتصادي في موريتانيا.....	
25	2.4.1. تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد الموريتاني.....	
25	5.1. تونس.....	
26	1.5.1. قراءات في الوضع الاقتصادي.....	
28	2.5.1. تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد التونسي.....	
29	الفصل 2 – السياسة النقدية وسياسة الموازنة.....	
31	1.2. الجزائر.....	
31	1.1.2. السياسة النقدية.....	
32	2.1.2. سياسة الموازنة.....	
34	2.2. ليبيا.....	
34	1.2.2. السياسة النقدية.....	
35	2.2.2. سياسة الموازنة.....	
37	3.2. المغرب.....	
37	1.3.2. السياسة النقدية.....	
37	2.3.2. سياسة الموازنة.....	
39	4.2. موريتانيا.....	
39	1.4.2. السياسة النقدية.....	
42	2.4.2. سياسة الموازنة.....	
44	5.2. تونس.....	
44	1.5.2. السياسة النقدية.....	
46	2.5.2. سياسة الموازنة.....	
50	الفصل 3. وضع القطاع المصرفي المغربي خلال أزمة كوفيد-19.....	

52.....	الجزائر	1.3.
53.....	وضع القطاع المصرفي	1.1.3.
53.....	ليبيا.....	2.3.
54.....	وضع القطاع المصرفي	3.2.1.
55.....	المغرب	3.3.
56.....	وضع القطاع المصرفي	1.3.3.
59.....	موريتانيا.....	4.3.
60.....	وضع القطاع المصرفي	1.4.3.
63.....	تونس.....	5.3.
63.....	وضع القطاع المصرفي	1.5.3.
66.....	دراسات وتحليلات.....	القسم الثاني
67.....	تقييم الأداء المستدام للمصارف المغربية.....	I .
68.....	ما هو قياس الأثر؟.....	I. 1
70.....	مثال مؤشر الأداء المستدام	I .2
70.....	قياس الأثر على أساس رضا أصحاب المصلحة.....	I.1.2.
71.....	قياس الأثر على أساس المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة.....	I.2.2.
71.....	المنهجية.....	I.3.2.
75.....	دراسة حالة مصرف مغربي.....	I.3.2.
81.....	خاتمة عامة.....	
82.....	المراجع.....	

قائمة الجداول

15	الجدول -1.1.1 عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت عتبة الفقر - الجزائر
31	الجدول -1.1.2.1 سعر الفائدة - الجزائر
32	الجدول -2.1.2.1 المعروض النقدي - الجزائر
32	الجدول -3.1.2.3 - تصدير المحروقات - الجزائر
32	الجدول -4.1.2.1 الواردات - الجزائر
33	الجدول -5.1.2.1 عجز الموازنة - الجزائر
34	الجدول -2.2.1 الحساب الجاري - ليبيا
34	الجدول -2.2.2 المعروض النقدي - ليبيا
34	الجدول -2.2.3 الميزان التجاري - ليبيا
35	الجدول -2.2.4 النفقات - ليبيا
35	الجدول -2.2.5 الإيرادات النفطية - ليبيا
36	الجدول -2.2.6 رصيد الموازنة - ليبيا
37	الجدول -1.3.2.1 سعر الفائدة - المغرب
37	الجدول -2.3.2 المعروض النقدي - M3 المغرب
38	الجدول -3.3.2 الميزان التجاري - المغرب
38	الجدول -4.3.2 عجز الموازنة - المغرب
38	الجدول -5.3.2 الدين العام - المغرب
42	الجدول -6.3.2 عجز الحساب الجاري - موريتانيا
42	الجدول -7.3.2 رصيد الموازنة - موريتانيا
43	الجدول -8.3.2 النفقات - موريتانيا
45	الجدول -1.5.2 المعروض النقدي - M3 تونس
45	الجدول -2.5.2 قروض تمويل الاقتصاد - تونس
46	الجدول -3.5.2 الرصيد الجاري - تونس
46	الجدول -4.5.2 صافي الأصول بالعملة الأجنبية - تونس
46	الجدول -5.5.2 عجز الحساب الجاري - تونس
47	الجدول -6.5.2 عجز الموازنة - تونس
48	الجدول -7.5.2 الدين العام - تونس
48	الجدول -8.5.2 الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي - تونس
53	الجدول -1.1.3.1 الودائع تحت الطلب - الجزائر
54	الجدول -3.2.1 المستوى 1 والمستوى 2 ليبيا
56	الجدول -3.3.1 إجمالي الودائع - المغرب
56	الجدول -2.3.3 القروض المصرفية - المغرب
57	الجدول -3.3.3 المستحقات المتأخرة - المغرب
57	الجدول -3.3.4 الربحية - المغرب
62	الجدول -1.4.3 إجمالي الودائع - موريتانيا
63	الجدول -1.5.3 مؤشرات نشاط وربحية المصارف التونسية
64	الجدول -2.5.3 تفصيل القروض القائمة حسب القطاع - تونس
65	الجدول -3.5.3 نسبة القروض/الودائع - تونس

12	الرسم 1.1 1-1- نسبة النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي - الجزائر
13	الرسم 1.1 2- نسبة التضخم السنوي - الجزائر
13	الرسم 1.1 3- النسبة المئوية للبطالة - الجزائر
15	الرسم 1.2 1-1- نسبة النمو - ليبيا
16	الرسم 1.2 2- نسبة التضخم - ليبيا
17	الرسم 2 3- نسبة البطالة - ليبيا
19	الرسم 1.3 1- الناتج المحلي الإجمالي - المغرب
19	الرسم 1.3 2- نسبة التضخم - المغرب
20	الرسم 1.3 3- نسبة البطالة - المغرب
22	الرسم 1.4 1- نسبة النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي - موريتانيا
23	الرسم 1.4 2- نسبة التضخم - موريتانيا
24	الرسم 1.4 3- نسبة البطالة - موريتانيا
25	الرسم 1.4 4- الناتج المحلي الإجمالي - تونس
25	الرسم 1.4 5- نسبة التضخم - تونس
26	الرسم 1.4 6- البطالة - تونس
30	الرسم 2.1 1- الحساب الجاري - الجزائر
32	الرسم 2.1 2- الدين الخارجي - الجزائر
38	الرسم 2.3 1- المعروض النقدي - موريتانيا
39	الرسم 2.3 2- سعر الصرف - موريتانيا
40	الرسم 2.3 3- سعر الفائدة - موريتانيا
42	الرسم 2.3 4- الميزان التجاري
43	الرسم 2.5 1- سعر الفائدة ومتوسط سعر سوق المال - تونس
46	الرسم 2.5 2- الميزان التجاري بملابن الدينارات - تونس
46	الرسم 2.5 3- تطور عجز الموازنة - تونس
48	الرسم 2.5 4- الإيرادات الضريبية وغير الضريبية لتونس
56	الرسم 3.3 1- القروض الممنوحة حسب القطاعات - المغرب
59	الرسم 3.4 1- الإئتمان المحلي - موريتانيا
60	الرسم 3.4 2- السحب على المكشوف - موريتانيا
61	الرسم 3.4 3- السحب على المكشوف حسب قطاع النشاط - موريتانيا
63	الرسم 3.5 1- توزيع القروض غير المسددة حسب القطاع بالنسبة المئوية - تونس

قائمة المختصرات

بنك المغرب	BAM
البنك المركزي الجزائري	BCA
البنك المركزي الموريتاني	BCM
مصرف ليبيا المركزي	CBL
مجلس الإدارة	CA
ثاني أكسيد الكربون	CO2
لجنة اليقظة الاقتصادية	CVE
التنمية المستدامة	DD
الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات	ESG
صندوق النقد الدولي	FMI
وظيفة ذات فائدة متعددة المعايير	FUMA
المعهد الوطني للإحصاء.	INS
الاستثمار المسؤول اجتماعيا	SRI
مؤشر الأداء المستدام	IPD
نسبة تغطية السيولة	LCR
نسبة تغطية القروض بالودائع	LTD
نظرية المنفعة متعددة السمات	MAUT
الأمم المتحدة	ONU
الناتج المحلي الإجمالي	PIB
العائد على الأصول	ROA
العائد على حقوق الملكية	ROE
المسؤولية الاجتماعية للشركات	RSE
مؤشر الأداء المستدام	SPI
متوسط سعر سوق المال	TMM
اتحاد المغرب العربي	WBU

مقدمة عامة

يواجه العالم اليوم العديد من التحديات الجيوسياسية والمناخية والصحية والديموغرافية والمعلوماتية والأمنية والاقتصادية.

فما هي النماذج الاقتصادية المستدامة للتعامل مع هذه الاضطرابات المختلفة.

إنّ البلدان المغربية ورغم بعدها عما يُسمّى بمناطق الصراع، فإنّها تقع تحت التأثير المباشر للاضطرابات الجيوسياسية. ونظرا لتعويلها المتزايد على الواردات من روسيا وأوكرانيا، أضحت أمنها الغذائي مهددا.

وفي ظلّ هذا السياق العام، أصبح لزاما على المصارف المغربية ألاّ تكتفي بمجرد الوعي بتأثيرها ووزنها الحاليين، بل أن تبدأ أيضًا في استخدام نفوذها بشكل متزايد لإحداث بعض التغييرات الإيجابية في مواجهة هذه الاضطرابات.

يحاول هذا التقرير إلقاء نظرة متفحّصة على اقتصادات دول اتحاد المغرب العربي وما تركته فيها أزمة كوفيد-19 من تأثيرات. وقد تمّ التركيز على الظرفية الاقتصادية في البلدان الخمسة على التوالي وكذلك على سياساتها النقدية والمالية.

سيتولى هذا العمل أيضا دراسة وضع القطاع المصرفي المغربي بعد أزمة كوفيد-19 ليخلص في الختام إلى تقييم الأداء المستدام للمصارف المغربية في إطار رؤية إنمائية إقليمية مستدامة.

القسم الأول

قراءات في اقتصاديات دول اتحاد المغرب العربي وتأثيرات ما بعد أزمة كوفيد -19



الفصل 1



نظرة عامة على الوضع : الظرفية الاقتصادية
العامة وتأثير الحرب في أوكرانيا على دول
اتحاد المغرب العربي

تقع البلدان المغاربية تحت التأثير المباشر للاضطرابات الجيوسياسية، وذلك رغم بعدها الجغرافي عن مناطق الصراع. ونظرا لتعويلها المتزايد على الواردات من روسيا وأوكرانيا، أضحى أمنها الغذائي مهددا. فعلى سبيل المثال، تعتمد تونس بنسبة 80٪ على الأسواق الأوكرانية والروسية في وارداتها من الحبوب. وبالمثل، فإن 36٪ من واردات المغرب من القمح مصدرها أوكرانيا وروسيا. مبدئيًا، ستعود الأمور بالفائدة على الجزائر. وبالمثل، فإن ارتفاع أسعار المحروقات بسبب الحرب في أوكرانيا سيؤدي آليا إلى إنقاذ خزائن الدولة كما هو الحال في ليبيا.



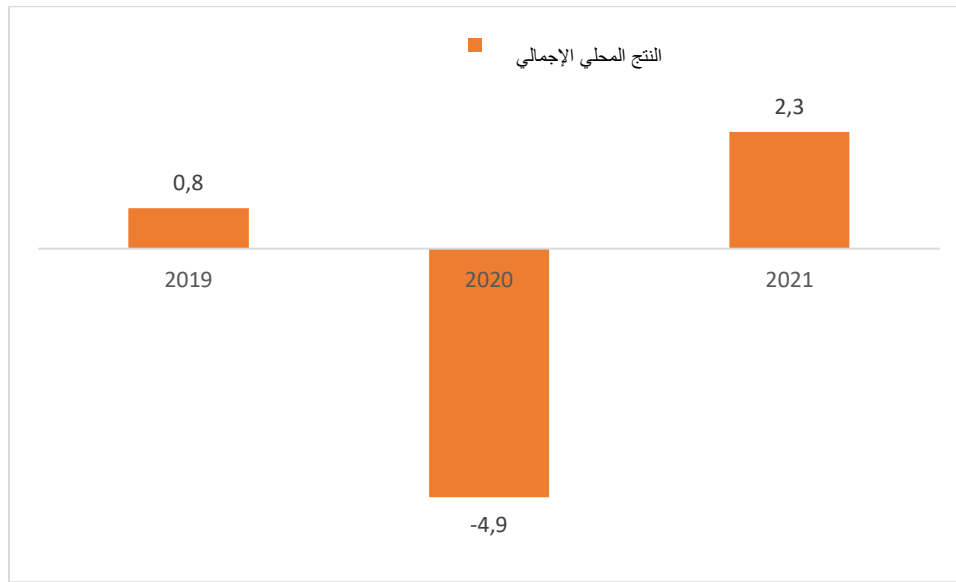
1.1. الجزائر

1.1.1. قراءات في الظرفية الاقتصادية

● النمو الاقتصادي

إن الاقتصاد الجزائري مدفوع بشكل أساسي بالمحروقات والاستثمارات العامة. وتمثل المحروقات 40٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و 94٪ من الصادرات وثلث الإيرادات الضريبية. قبل تفشي وباء كوفيد-19، كان النمو الاقتصادي في الجزائر يشكو من الضعف بسبب الاتجاه السلبي في إنتاج المحروقات وأسعارها، ونقص التنويع الاقتصادي وعدم اليقين السياسي. في عام 2020، انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنحو 4.9٪، متأثراً بالصدمة الإضافية للأزمة الصحية. ولكنه سرعان ما انتعش ليقفز إلى 3.4٪ في عام 2021. وقد كان لارتفاع أسعار النفط والطلب الأوروبي القوي على الغاز في تلك السنة أثر كبير في حدوث الانتعاش الذي شهدته البلاد. وقد عرف الاقتصاد الجزائري طريقه إلى التعافي عام 2021 بفضل تخفيف إجراءات الحجر الصحي وارتفاع أسعار النفط والغاز وإنتاجه.

الرسم 0-1 - نسبة النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي - الجزائر

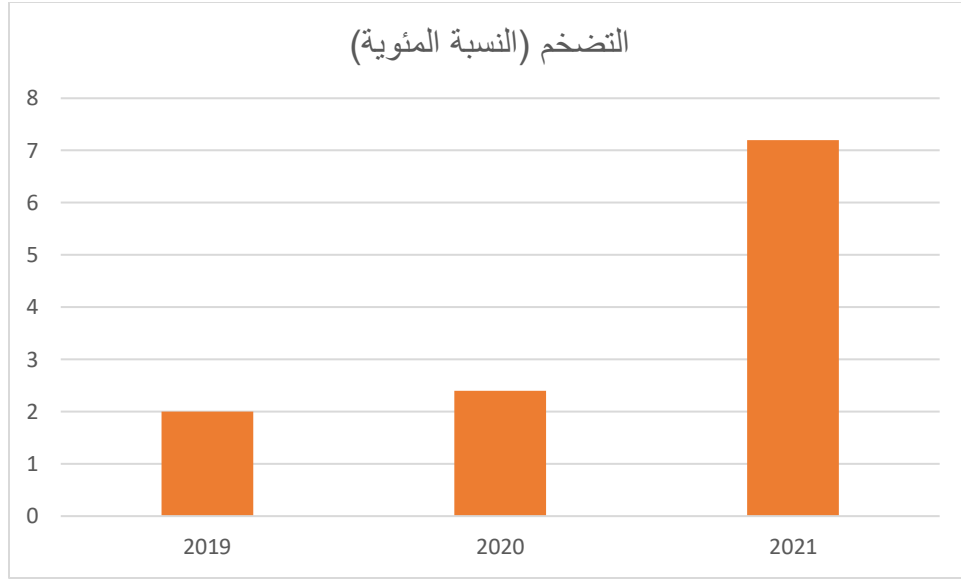


المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

● التضخم

اشتدت ضغوط التضخم منذ أواخر عام 2020 بسبب ارتفاع أسعار الغذاء العالمية وفترة الجفاف. بلغت نسبة التضخم 7.2٪ نهاية عام 2021. وتواصلت السلطات عملية ضبط أوضاع المالية العامة بصورة تدريجية ومستمرة، يمكنها أن تتكيف مع تطور الوباء والظروف الاقتصادية المحلية. تتضمن خطة العمل الحكومية الجديدة مجموعة واسعة من الإصلاحات لدعم الانتقال إلى اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامة وتعزيز الحوكمة والتماسك الاجتماعي. وتبحث الدولة عن طرق لتقليل اعتمادها على الغاز لتوليد الكهرباء من خلال الاستثمار في الطاقة الشمسية.

الرسم 0-2 - نسبة التضخم السنوي - الجزائر

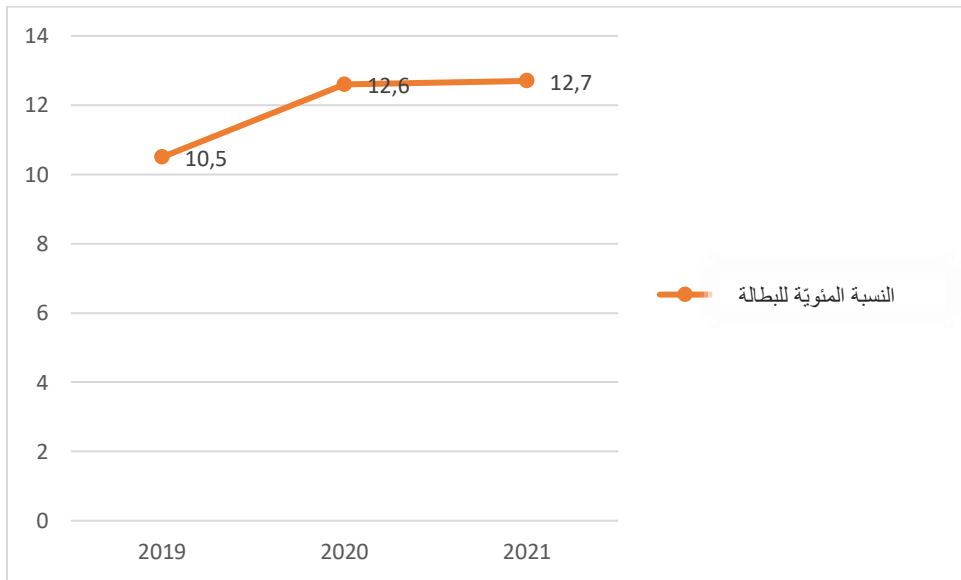


المصدر: البنك الدولي

● البطالة

بلغ معدل البطالة 12,7% من السكان عام 2021. وقد تدهورت العمالة والقوة الشرائية بشكل حاد منذ أزمة كوفيد-19. ويُرجع البنك الدولي ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب والنساء والخريجين إلى عدم ملاءمة المهارات في سوق العمل. كما سُجّلت أيضًا فوارق كبيرة بين ظروف المعيشة في المدن والمناطق الريفية.

الرسم 0-3 - النسبة المئوية للبطالة - الجزائر



المصدر: البنك الدولي



● فقر الأسر وهشاشتها

أدت الأزمة الصحية إلى تعميق الفقر في الجزائر. وفي الواقع، ارتفع عدد الأشخاص الذين يعيشون في حالة من الفقر إلى مستوى أعلى بقليل ليبلغ 1.9 مليون في عام 2021. وهو ما يعني أن عدد الفقراء قد زاد بنحو 200 ألف شخص مقارنة بعام 2020.

الجدول 01- عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر - الجزائر

السنوات	2021	2020	2019	2018
عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر (بالملايين)	1,9	1,7	1,3	1,3

المصدر : statista.com

2.1.1. تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد الجزائري

تقيم الجزائر علاقات اقتصادية وتجارية قوية مع أوروبا، وذلك على أساس اتفاقيات الشراكة الاستراتيجية. وتعتبر شركة سوناطراك ثاني أكبر مصدر للغاز الطبيعي لإيطاليا بعد روسيا. بالإضافة إلى ذلك، زادت صادرات الغاز الجزائري إلى البلدان الأوروبية بنسبة 9.2% في عام 2020. وعلى الرغم من أن الجزائر هي رابع أكبر منتج للغاز في العالم، حيث تمثل 3.37% من الإنتاج العالمي، إلا أن حصة روسيا في السوق تتجاوز 16%.

للصراع الروسي الأوكراني تأثيرات عديدة على الجزائر يمكن إجمالها فيما يلي:

- تعزيز المكاسب الاقتصادية: استفادت الجزائر من الصراع الروسي الأوكراني الذي دفع أسعار النفط والغاز إلى مستويات قياسية. وقد حققت الجزائر المزيد من الإيرادات لاقتصادها الذي يعاني من العديد من المشاكل التي أخذت تتفاقم مؤخرا بسبب جائحة كوفيد-19.
- ونظراً لأن الجزائر تعتمد على صادراتها من الطاقة كمصدر رئيسي للدخل القومي، فإن أسعار النفط التي تصل إلى 130 دولاراً للبرميل بسبب الأزمة الأوكرانية ستضمن لها إيرادات إضافية لتلبية طلبها على واردات القمح من روسيا، والتي بلغت 363.5 طناً في يناير، عقب توقيع اتفاقية بين البلدين. وقد أعلنت الجزائر عن نيتها تنويع وارداتها من القمح. ومن المتوقع أن تستعين الجزائر بالإيرادات الإضافية المتأتية من زيادة صادراتها من الغاز إلى أوروبا لتجنب تداعيات الأزمة على أمنها الغذائي.
- صعوبات استيراد القمح من روسيا: تواجه الجزائر تحديات في استيراد القمح من روسيا. فالمعاملات الجزائرية لشراء القمح الروسي تتم من خلال نظام المراسلة المالية العالمي المعروف باسم سويفت SWIFT. لكن بعد أن فرضت الدول الأوروبية عقوبات على روسيا بسبب غزوها لأوكرانيا، وجدت الجزائر نفسها أمام ضرورة البحث عن شركات دولية أخرى كذلك التي أقامتها مع الأرجنتين والمكسيك وكندا. ونظراً لأن أكثر من ربع صادرات القمح العالمية متأتية من روسيا وأوكرانيا، فإن تعطيل صادرات القمح من هذين البلدين يمكن أن يؤدي إلى ارتفاعات كبيرة في أسعار القمح، خاصة إذا استمرت الحرب لأشهر أخرى.
- التقارب بين الجزائر وإيطاليا: في عام 2021، زادت الجزائر حصتها في سوق الغاز الإيطالي بنسبة 9.2% مقارنة بالعام السابق. وتتطلع إيطاليا إلى الحفاظ على علاقات قوية مع الجزائر في هذا الوقت، خاصة عندما يتعلق الأمر ب واردات الغاز من هذه الدولة الواقعة في شمال إفريقيا. وتستورد إيطاليا نحو 40% من احتياجاتها من الغاز من الجزائر و 30% من روسيا. ولئن استفادت الجزائر من ارتفاع أسعار الطاقة، فإنها ستواجه تحدي ارتفاع أسعار المواد الغذائية، ولا سيما سعر القمح.

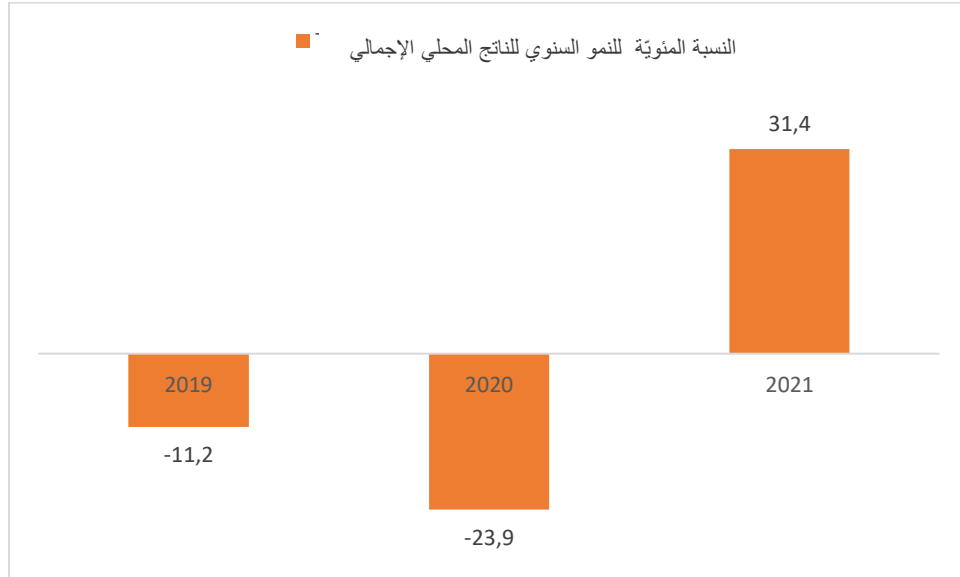
2.1 ليبيا

1.2.1. قراءات في الظرفية الاقتصادية

● النمو الاقتصادي

يعتمد الاقتصاد الليبي بشكل كامل تقريبًا على الصادرات من النفط والغاز. في عام 2021، حققت البلاد تقدمًا ملحوظًا نحو إعادة التوحيد المؤسسي والسياسي والاقتصادي والمالي والعسكري، مما أدى إلى انتعاش قوي في إنتاج النفط. وهكذا، سجّل الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 نموًا بنحو 123.2٪، وسط انتعاش قوي في أسعار النفط وتطور في إنتاجه على الصعيد الوطني.

الرسم 1.2.1. - نسبة النمو - ليبيا



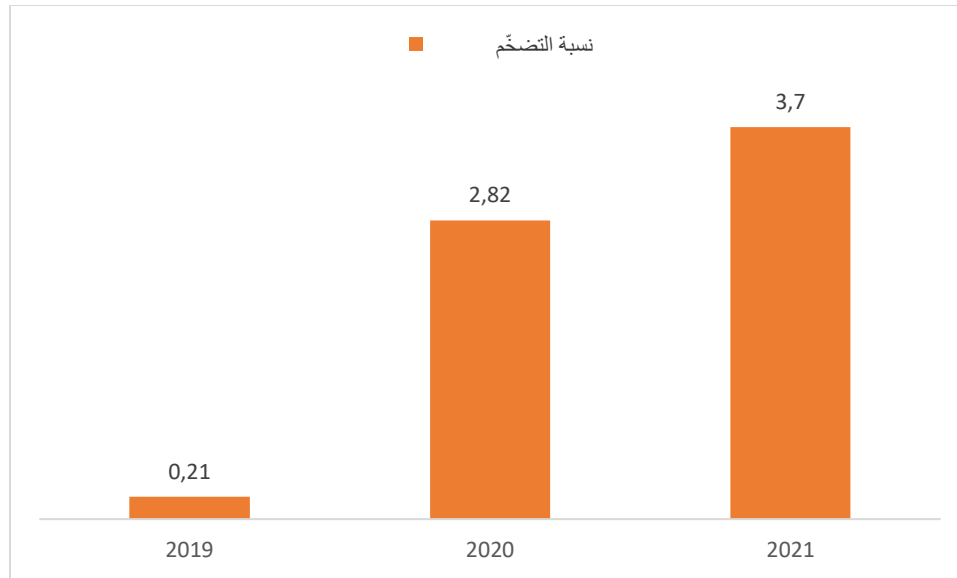
المصدر: البنك الدولي

● التضخم

ارتفعت نسبة التضخم في ليبيا بشكل ملحوظ، حيث بلغت 3.7٪ في عام 2021. ورغم سعي ليبيا المتواصل إلى تنفيذ استجابات سياسية للتخفيف من تأثير جائحة كوفيد-19 في عام 2021، إلا أن البلاد لا تزال تواجه حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي.

الرسم 4 - نسبة التضخم - ليبيا



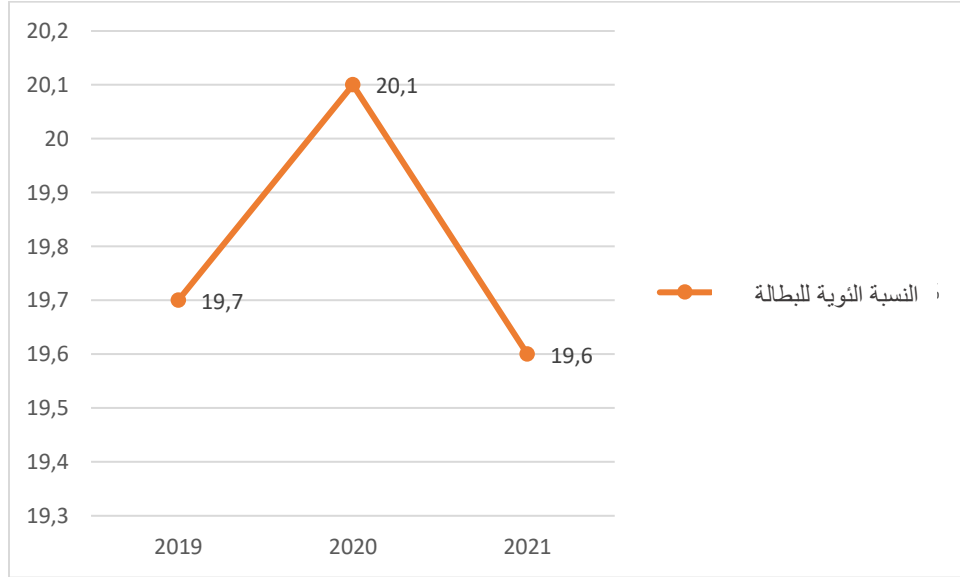


المصدر: [statista.com](https://www.statista.com)

● البطالة

أدى ارتفاع التضخم وانخفاض إنتاج النفط إلى تعميق الفقر في ليبيا. وقد نفذت حكومة طرابلس سياسة نشطة لخلق فرص العمل، لا سيما في القطاع العام، ولكن وفقًا لوزارة العمل، وصل معدل البطالة إلى 20٪ في عام 2021، وما زال حوالي نصف الشباب وربع النساء عاطلين عن العمل.

الرسم 0-5 - نسبة البطالة - ليبيا



المصدر: البنك الدولي

2.2.1. تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد الليبي

تهدد الأزمة الأوكرانية الأمن الغذائي الليبي. وفي الواقع، تخشى المؤسسات الدولية على الأمن الغذائي الليبي. فحتى وإن استمرت روسيا في تزويد مصر وتمكنت من مواصلة تزويد ليبيا، فإن الإمدادات شهدت بعض الاضطرابات بسبب الصراع الأوكراني سواء على الصعيد اللوجستي أو المالي. علاوة على ذلك، فإن نظام التعويضات المتعثر لم يعد يحمي السكان من تقلبات الأسعار.

ولا يمكن للقطاع الزراعي الليبي أن ينتج الحبوب بكميات كافية. ذلك أنّ الزراعة في ليبيا لا تزال هامشية حيث يهيمن قطاع المحروقات على الاقتصاد. وتمثل الأراضي الصالحة للزراعة 8.7% من إجمالي الأراضي، في حين أن الإجهاد المائي مرتفع.

تعتمد ليبيا على الواردات من الحبوب (88%). وقد تراوحت الاحتياجات السنوية بين مليون طن و 1.3 مليون طن من الحبوب في السنوات الأخيرة، في حين أن الإنتاج المحلي هامشي (100,000 طن من القمح و 70,000 طن من الشعير). ويمكن أن تختلف متطلبات الاستيراد من 1.5 مليون طن إلى 2 مليون طن سنويًا اعتمادًا على واردات البضائع المهربة من تونس ومصر. وقد شكلت الواردات من روسيا وأوكرانيا 43% من شحنات الحبوب، بحصص متساوية لعام 2021.

ونتيجة لذلك، صنفت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ليبيا ضمن البلدان المهددة في أمنها الغذائي بسبب الصراع الأوكراني وارتفاع أسعار مواد الغذاء العالمية.



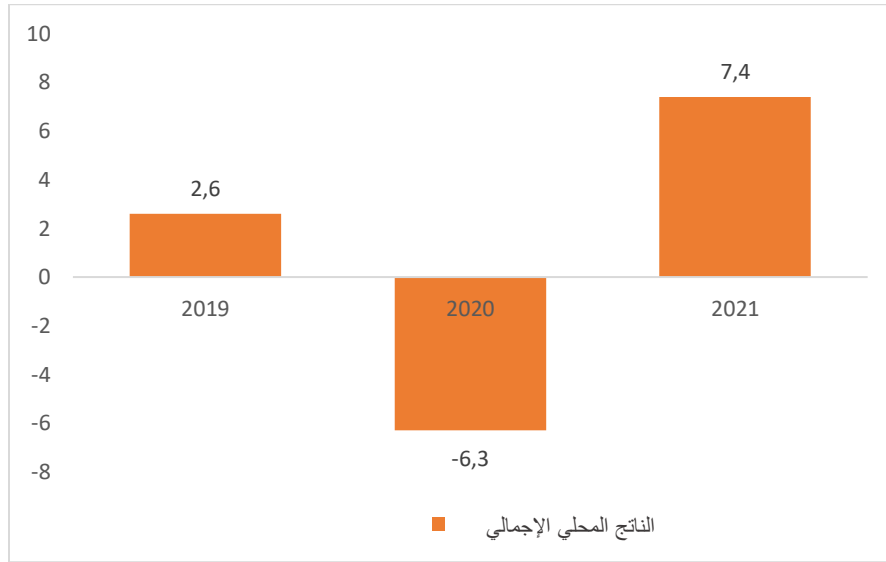
3.1. المغرب

1.3.1. قراءات في الظرفية الاقتصادية

● النمو الاقتصادي

اتسم الاقتصاد المغربي في السنوات الأخيرة باستقرار الاقتصاد الكلي، وذلك من خلال الاعتماد بشكل أساسي على الصادرات، وازدهار الاستثمار الخاص والسياحة. ومع ذلك، فإن صدمة كوفيد-19 أغرقت الاقتصاد المغربي في أول ركود له منذ عام 1995. ثم انتعش اقتصاد البلاد في عام 2021 ليحقق نموًا قدره 7.4٪ ويعود ذلك إلى التأثير الأساسي والأداء الاستثنائي للقطاع الزراعي، لا إلى التسارع العام في النشاط الاقتصادي (كان قطاع الخدمات لا يزال ضعيفًا، مدفوعًا بضعف أداء صناعة السياحة المغربية الكبيرة نسبيًا).

الرسم 1.3.1 - الناتج المحلي الإجمالي - المغرب

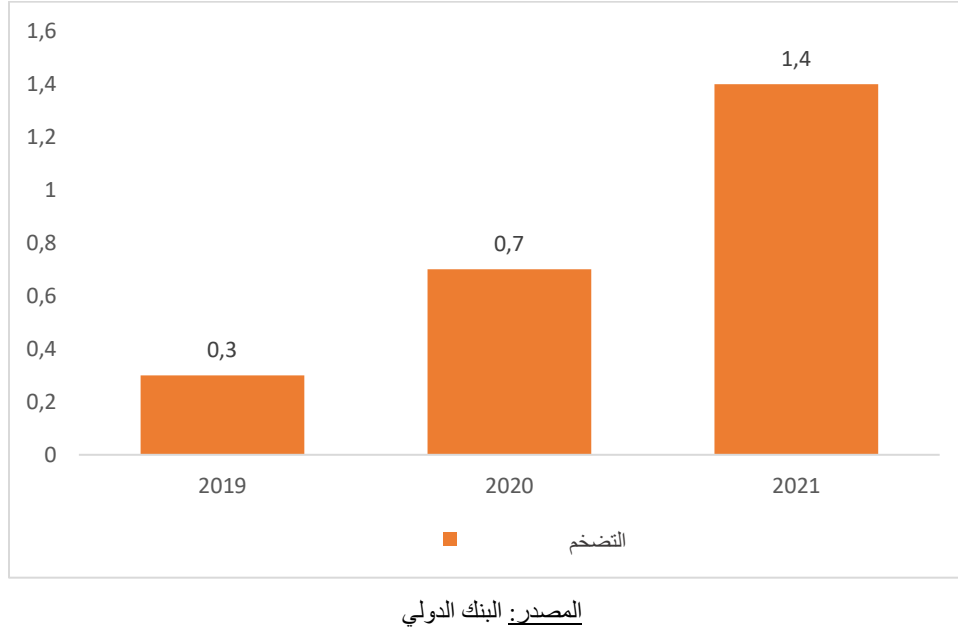


المصدر: البنك الدولي

● التضخم

ارتفع التضخم إلى 1.4٪ في عام 2021 وسط ارتفاع أسعار الطاقة العالمية.

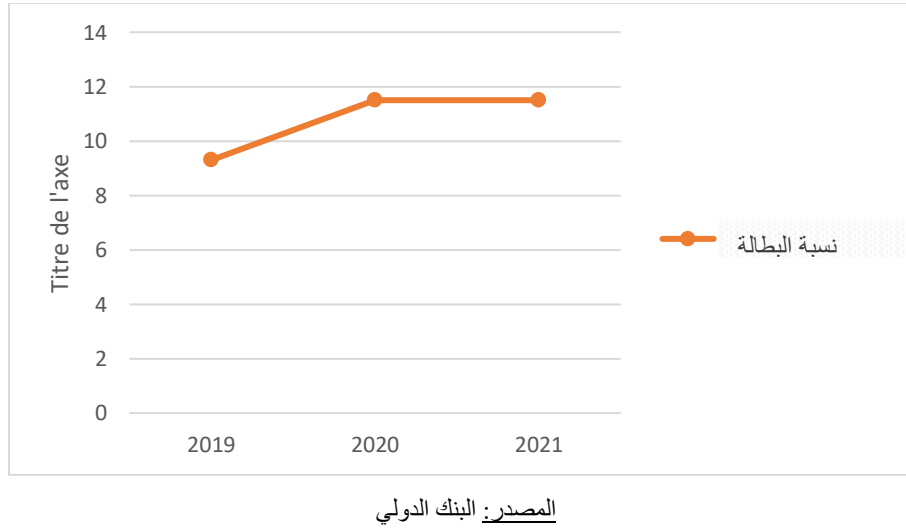
الرسم 3.1.2. - نسبة التضخم - المغرب



● البطالة

على الرغم من مستوياتها المرتفعة، فقد انخفضت نسبة البطالة في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، فقد تسبب انتشار الوباء في زيادة هذه النسبة، حيث قدرت البطالة بنحو 11.5% في نهاية عام 2021 (مقارنة بـ 9.3% قبل الوباء)، وذلك رغم جهود الحكومة لدعم الاقتصاد. ووفقاً للمندوبية المغربية السامية للتخطيط، فإن البطالة تؤثر بشكل خاص على الشباب (15-24 سنة - إلى 26 سنة) وعلى الشباب الخريجين.

الرسم 6- - نسبة البطالة - المغرب



1.3.2. تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المغربي

تركت الحرب الأوكرانية الأخيرة ثلاثة آثار اقتصادية مهمة على المغرب.

أولاً، أثر ارتفاع أسعار المنتجات المشتقة من البترول بسبب الحرب في أوكرانيا والعقوبات الغربية بشكل مباشر على المملكة، ذلك أنها تعتمد بالكامل تقريباً على واردات النفط. بالإضافة إلى ذلك تمّ تخطيط السياسة المالية الحالية للحكومة المغربية على فرضية عدم تجاوز أسعار النفط 80 دولاراً للبرميل الواحد. غير أنّ الأسعار الحالية في السوق العالمية تجاوزت 120 دولاراً. ونتيجة لذلك، وصلت أسعار المحروقات في المضخات المغربية إلى مستويات قياسية جديدة وقد تجاوزت حالياً خمسة عشر درهماً للتر الديزل.

ثانياً، هناك أزمة غذاء وشيكة. وبصفته المستهلك الثالث للقمح في إفريقيا، يتعين على المغرب استيراد كميات كبيرة من الحبوب (يتقلب حجم هذه الواردات من سنة إلى أخرى حسب الحصاد المحلي). وبالنظر إلى الضعف الكبير في تساقط الأمطار خلال الاثني عشر شهراً الماضية، فمن المتوقع أن يزداد حجم الواردات اللازمة لتلبية الطلب. ويُتوقع أن تقتصر الكمية المستوردة على 32 مليون قنطار فقط خلال عام 2022، مقارنة بـ 103.2 مليون بين عامي 2020 و 2021. أما إذا طال أمد الحرب في أوكرانيا، ووجد هذا البلد صعوبة في تصدير الحبوب عبر البحر الأسود، فإنّ ذلك سوف يؤدي إلى صعوبات خطيرة في تأمين الواردات من البلدان الأخرى، وفي أسوأ الأحوال، إلى أزمة غذائية عالمية.

ثالثاً، هناك خطر حدوث تباطؤ اقتصادي في أوروبا، وهي الشريك الاقتصادي الرئيسي للمملكة، وتتلقى ما يقرب من 60% من الصادرات المغربية. نتيجة لذلك، قد تؤدي الحرب في أوكرانيا، إلى جانب العقوبات وزيادة الإنفاق العسكري، إلى انكماش الاقتصادات الأوروبية، وبالتالي، انخفاض الطلب على الواردات - بما في ذلك الواردات من المغرب.

من ناحية أخرى، يمكن للمغرب أن يصبح المصرف المركزي لسوق الأسمدة العالمي وحارس إمدادات الغذاء العالمية. وفي الواقع، فإنّ المغرب هو رابع أكبر مصدر للأسمدة في العالم، بعد روسيا والصين وكندا. وفي 17 مايو 2022، أعلنت شركة الأسمدة المغربية العملاقة المكتب الشريف للفوسفات (OCP) أنها ستزيد إنتاجها من الأسمدة لعام 2022 بنسبة 10%، لتضخّ 1.2 مليون طن إضافية في السوق العالمية بحلول نهاية عام 2022.

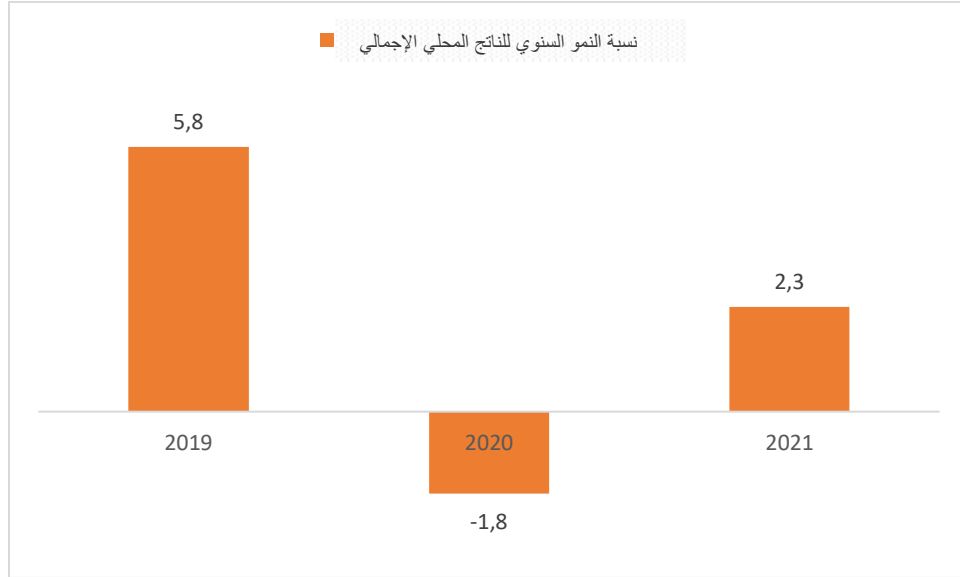
4.1. موريتانيا

1.4.1. قراءات في الظرفية الاقتصادية في موريتانيا

● النمو الاقتصادي

يتعرض نمو الناتج المحلي الإجمالي في موريتانيا بشكل كبير للتقلبات في الأسعار العالمية للمواد الأولية المعدنية وذلك بالنظر إلى الحصة الكبيرة للصناعات الاستخراجية في اقتصاد البلاد. فبعد الانكماش بنسبة 1.8٪ في عام 2020 عقب تفشي وباء كوفيد-19 العالمي، انتعش الاقتصاد بنحو 2.3٪ في عام 2021، مدعوماً بتعافي الاستثمارات العامة والخاصة والإصلاحات الهيكلية.

الرسم 1.4.1.. - نسبة النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي - موريتانيا



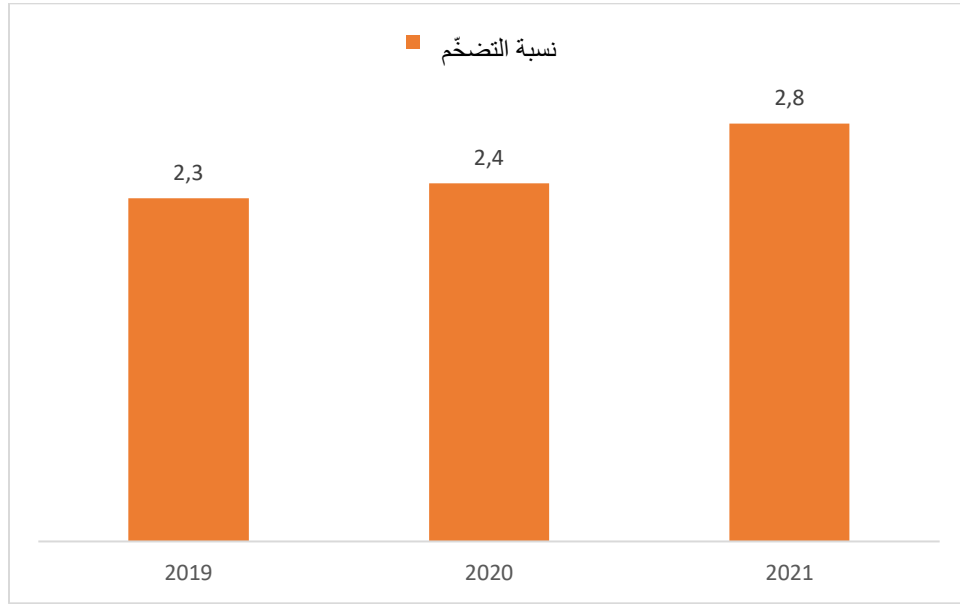
المصدر: البنك الدولي

● التضخم

في موريتانيا، تسارع التضخم بنسبة 0.4٪ في عام 2021 ليصل إلى 2.7٪. ولا يزال تطور الأسعار مستقرًا مما يدل على الجهود التي يبذلها البنك المركزي الموريتاني للسيطرة على التضخم.



الرسم 2.4.1. - نسبة التضخم - موريتانيا

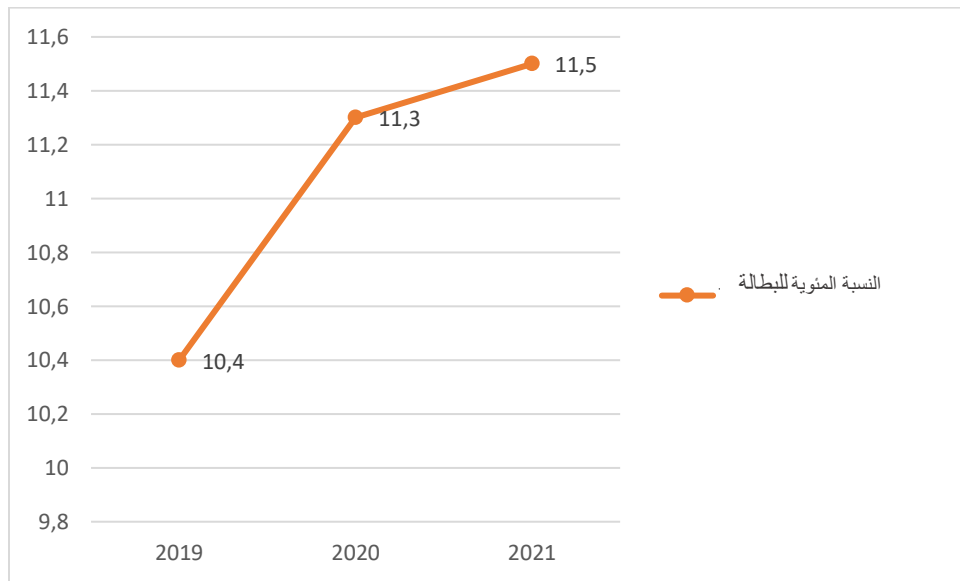


المصدر: البنك الدولي

• البطالة

بلغ معدل البطالة في البلاد في عام 2021، مع وجود أكثر من 16.6% من السكان تحت خط الفقر المدقع وفقاً لمنظمة أوكسفام.

الرسم 3.4.1. - نسبة البطالة - موريتانيا



المصدر: البنك الدولي

2.4.1. تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد الموريتاني

يمثل الاعتماد الكبير على واردات القمح من روسيا أو أوكرانيا مصدر قلق مباشر.

وتعدّ روسيا الدولة المصدرة الرئيسية إلى غرب إفريقيا، وتعتبر موريتانيا أكبر مستورد للقمح. ويبقى الاعتماد على واردات القمح مرتفعاً بشكل خاص في موريتانيا، حيث يأتي أكثر من نصف القمح المستهلك من روسيا.

وفي ظلّ ارتفاع الأسعار، يمكن للشركات النفطية توسيع عمليات التنقيب. ويمكن لموريتانيا، التي قامت بأعمال تنقيب كبيرة عن الغاز الطبيعي، أن تفكر في الانتقال إلى مرحلة الاستغلال.

5.1. تونس

1.5.1. قراءات في الظرفية الاقتصادية

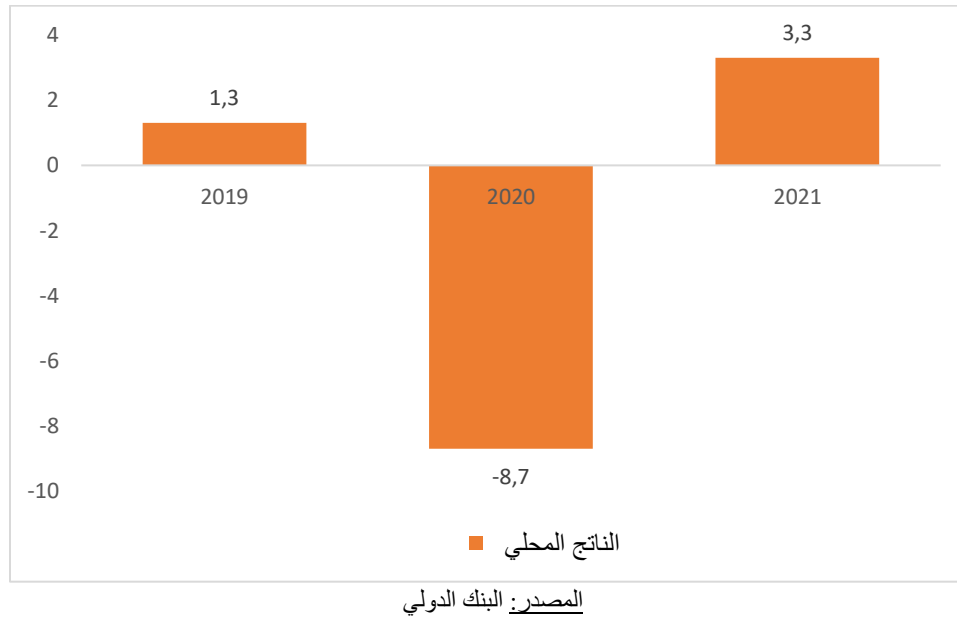
● النمو الاقتصادي

في عام 2020، تفاقم الوضع غير المستقر بالفعل بسبب الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، وانكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8.7٪. ثم تسارع النمو إلى 3.3٪ في عام 2021. ويعكس التسارع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بشكل أساسي انتعاش القطاعات الاستخراجية (المعادن 19.6٪، النفط والغاز 21.7٪)؛ بينما ظل النشاط بطيئاً في الصناعات التحويلية، ومعتدلاً في خدمات السوق ومراجعا في الزراعة (4.6 - ٪) فيما لم يشهد قطاع السياحة نفس الانتعاش، حيث تراجع قطاع الفنادق والمطاعم بنسبة 3.9٪ مقارنة بالعام السابق.

دعمت القطاعات المصدرة في الصناعات التحويلية، ولا سيما الصناعات الميكانيكية والكهربائية وكذلك صناعة الملابس، أداء النمو بفضل الطلب القوي من منطقة اليورو. وخلال العام الجاري، من المتوقع أن يتم تعزيز النشاط الاقتصادي من خلال الزراعة والسياحة والقطاعات الموجهة للتصدير، لكن البنك المركزي التونسي بقي عند توقعاته بتواضع احتمالات الانتعاش بشكل عام.



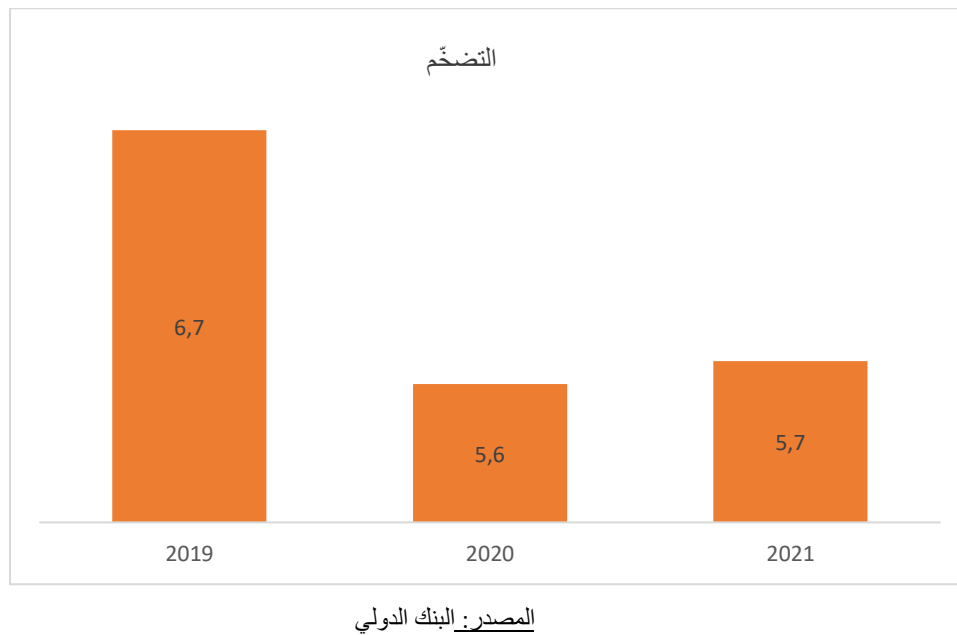
الرسم 0-7 - الناتج المحلي الإجمالي - تونس



● التضخم

يعكس استمرار ارتفاع التضخم، عند 5.7٪ في عام 2021، الانخفاضات القوية في قيمة العملة وهو مصدر من مصادر التوتر الاجتماعي.

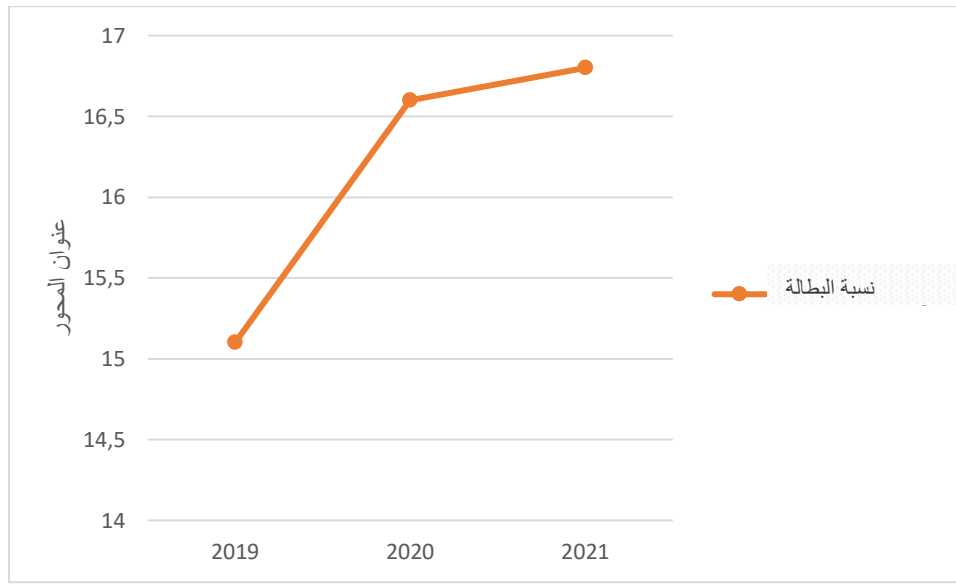
الرسم 0-8 - نسبة التضخم - تونس



● البطالة

ارتفعت معدلات البطالة من 15.1% في 2019 إلى 16.8% في 2021. ولمواجهة ارتفاع أسعار المواد الغذائية أو للتعويض عن فقدان الوظائف، لجأت الأسر إلى مدخراتها، واعتمدت على تلقي المساعدات أو اقتراض الأموال من الأقارب وأجلت سداد التزاماتها. في عام 2021، لا يزال الفقر المدقع - الذي يُقاس باستخدام خط الفقر الدولي البالغ 1.90 دولارًا أمريكيًا في اليوم - أقل من 1%؛ ومع ذلك، ارتفعت نسبة الفقر باستخدام عتبة 3.20 دولارًا في اليوم بنحو 1.3 نقطة مئوية، لتقفز من 2.9% إلى 4.2%.

الرسم 9 - البطالة - تونس



المصدر: البنك الدولي

2.5.1.. تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد التونسي

انضمام الأثر الاقتصادي للحرب في أوكرانيا إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية الناجم إلى حد كبير عن اضطرابات سلسلة التوريد بعد جائحة كوفيد-19. بين أبريل 2020 وكانون الأول/ديسمبر 2021، ارتفع سعر القمح بنسبة 80%، ليزيد الأمور تعقيدا. وقفز القمح فوق 12 دولارًا للبوشل في بداية الشهر، وهو مستوى لم يتم بلوغه منذ آذار/ مارس 2008، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 44% منذ بدء الغزو الروسي لأوكرانيا. كما تهدد الحرب إمدادات القمح في تونس. ذلك أنها تستورد 50% من قمحها من روسيا وأوكرانيا. وقد أعلن وزير التجارة أن هناك احتياطات كافية من القمح حتى يونيو.

إنّ الإنتاج المحلي من القمح غير كاف للأسف. وفي الواقع، فإنّ الوضع الغذائي غير المستقر في تونس يعود إلى عدم قدرة القطاع الزراعي على إنتاج ما يكفي من القمح. فالإنتاج المحلي يغطي بالكاد نصف الطلب المحلي للبلاد. وتعتمد تونس على أحجام كبيرة من الواردات المدعومة لضمان كميات كافية ومعقولة من الخبز لمواطنيها. وقبل الحرب في أوكرانيا، قدرت ميزانية الدعم بـ 15.4% من إجمالي الإنفاق لعام 2022. ومع ارتفاع الأسعار، يمكن أن تصبح أزمة الغذاء أكثر حدة حيث أخرت تونس سداد مدفوعات وارداتها الغذائية.



كما ارتفع سعر النفط الخام بنسبة 40٪ إضافية، مما زاد من اتساع العجز في الميزانية. فعند إعداد ميزانية الدولة لعام 2022، توقعت السلطات أن يبلغ سعر برميل النفط 75 دولارًا أمريكيًا، بينما بلغ سعر برميل خام برنت حوالي 130 دولارًا في 9 آذار/ مارس. ويمثل هذا السعر ما يقرب من ضعف السعر الذي كان عليه البرميل في نفس الفترة من العام السابق.

لن نتوقف عواقب الحرب عند هذا الحد. ففي بداية العام، قدرت توقعات التضخم لعام 2022 بـ 6.8٪. وقد أدى الصراع في أوكرانيا حتماً إلى زيادة النسبة إلى أكثر من 8٪. ويؤدي انخفاض قيمة الدينار التونسي مقابل الدولار الأمريكي إلى زيادة فاتورة الاستيراد، في وقت تشتد فيه حاجة البلاد إلى العملة الصعبة ولا تستطيع فيه الوصول إلى الأسواق المالية الدولية والتفاوض على برنامج جديد مع صندوق النقد الدولي.

الفصل 2



السياسة النقدية والمالية

تأثرت السياسات النقدية والمالية لدول المغرب العربي بالسياق العالمي للأزمة الجيوسياسية والصحية.

وحافظت بلدان اتحاد المغرب العربي على مستويات عالية من التضخم المستورد، مدفوعة بارتفاع أسعار الغذاء والطاقة. وتسبب الصراع بين روسيا وأوكرانيا في فبراير في زعزعة استقرار الموازنات الحكومية في المغرب وتونس مع زيادة الاحتياطات في الجزائر المصدرة للنفط.

لكن الشعوب في جميع البلدان الخمسة أصبحت تدفع المزيد من أجل الحصول على الأغذية وذلك في ظلّ عملات ضعيفة، مما قد يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية واسعة النطاق، ويعطل الحكومات وأنشطة الأعمال في تلك البلدان.

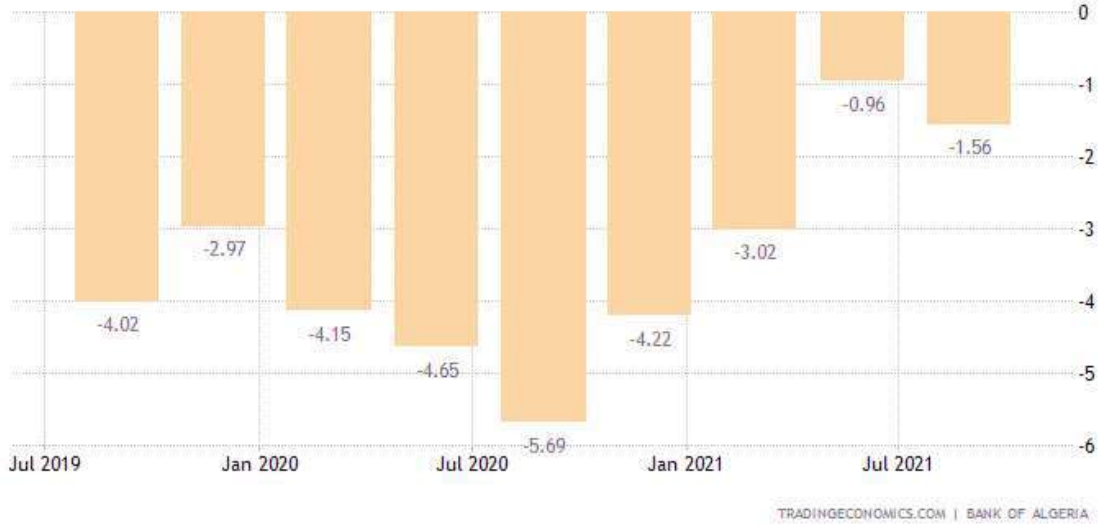
وعلى الرغم من هذا السياق، فإنّ إدارة السياسات النقدية والمالية للدول الخمس ظلت يقظة ومتنبهة.

1.2. الجزائر

1.1.2. السياسة النقدية

● رصيد الحساب الجاري

الرسم 0-1 - رصيد الحساب الجاري - الجزائر



المصدر : tradingeconomics.com

سجل ميزان رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزاً خلال النصف الأول. ومع ذلك، تقلص هذا العجز بشكل كبير بين عامي 2020 و 2021، حيث انخفض من 8.802 مليار دولار في نهاية يونيو 2020 إلى 4.643 مليار دولار في نفس الفترة من عام 2021.

● سعر الفائدة

الجدول 0.1 - سعر الفائدة - الجزائر

29 نيسان/أبريل	15 آذار/مارس 2020	
3%	3,5%	أسعار سوق النقد.

المصدر : المؤلفون اعتماداً على بنك الجزائر

في 15 آذار/مارس 2020، خفض بنك الجزائر معدل الاحتياطي الإلزامي من 10% إلى 8% وسعر الفائدة الرئيسي بمقدار 25 نقطة أساس إلى 3.25%.

في 29 نيسان/أبريل 2020، أعلن بنك الجزائر عن خفض سعر الفائدة الرئيسي من 3.25% إلى 3%، وخفض معدل الاحتياطي الإلزامي من 8% إلى 6%، وتخفيض الخصومات على الأوراق المالية الحكومية المستخدمة في عمليات إعادة التمويل.

● المعروض النقدي

يشير الوضع النقدي في الجزائر إلى توسع المعروض النقدي العريض M2. وبحسب البيانات التي نشرها بنك الجزائر، فقد تطوّر المعروض النقدي بشكل كبير بنحو 7.29% بين يونيو 2021 وكانون الأول 2020.



الجدول 0. 2 - المعروض النقدي - الجزائر

السنة	2019	2020	يونيو 2021
المعروض النقدي (بمليارات الدينار الجزائرية)	16506.6	17682.7	19032

المصدر: المؤلفون اعتمادا على بنك الجزائر

• تصدير المحروقات

الجدول 0. 3 - تصدير المحروقات - الجزائر

السنة	2019	يونيو 2020	يونيو 2021
تصدير المحروقات (بمليارات الدولارات الأمريكية)	8.31	10,179	14,941

المصدر: المؤلفون اعتمادا على بنك الجزائر

في الربع الثالث من عام 2021، ساهم قطاع المحروقات في الجزائر بنحو 1,144 مليار دينار جزائري (حوالي 7.85 مليار دولار أمريكي) في الناتج المحلي الإجمالي (ما يقرب من ثلث الناتج المحلي الإجمالي) وأكثر من 93٪ من عائدات الصادرات. منذ عام 2017، تذبذبت القيمة المضافة التي حققها هذا القطاع كثيرا. ولكنه بلغ ذروته عند قرابة 1300 مليار دينار جزائري (حوالي تسعة مليارات دولار أمريكي) في الربع الثاني من عام 2021، بينما انخفض بشكل كبير خلال وباء كورونا (كوفيد-19) في الربع الثاني من عام 2020.

ويحظى قطاع النفط والغاز بأهمية قصوى في الاقتصاد الجزائري. وقد صدرت البلاد ما يزيد عن 13 مليار دولار من النفط الخام والمنتجات البترولية في عام 2020. بالإضافة إلى ذلك، مثلت عائدات النفط حوالي 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نفس العام.

• الواردات

الجدول 0. 4 - الواردات - الجزائر

النصف الأول لعام	النصف الأول لعام	الواردات بمليارات الدولارات الأمريكية
2021	2020	
18,746	17,970	

المصدر: المؤلفون اعتمادا على بنك الجزائر

انخفضت الواردات إلى الجزائر إلى 9040 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من عام 2021 مقارنة بـ 9500 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من عام 2021.

تستورد الجزائر بشكل أساسي السلع الإنتاجية والمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية. أما شركاؤها الرئيسيون على مستوى الاستيراد فهم: فرنسا والصين وإيطاليا وإسبانيا وألمانيا.

2.1.2. السياسة المالية

أ. توازن الموازنة العامة للدولة

• العجز في الميزانية

الجدول 5.0 - العجز في الميزانية - الجزائر

السنة	مارس 2020	مارس 2021
العجز في الميزانية (بالآلاف مليارات الدينانير)	965.5	1,402.4

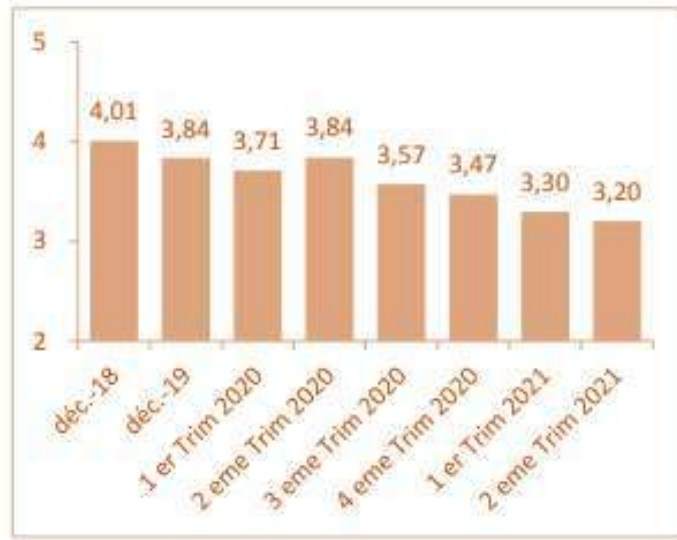
المصدر: المؤلفون اعتمادا على بنك الجزائر

تدهور العجز في الميزانية الجزائرية بنسبة 45.25٪ بين آذار/مارس 2020 ونفس الشهر من عام 2021. في عام 2020، تم تمويل العجز بشكل رئيسي من خلال انخفاض الودائع من الحكومة والهيئات العامة الأخرى. قام بنك الجزائر بتمويل الحكومة في عام 2021، من خلال استثمار جزء من أمواله الخاصة في سندات الخزينة لمدة ثلاث سنوات بمبلغ تراكمي قدره 520 مليار دينار جزائري (2.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، ومن خلال منح سلف مؤقتة للخزينة بقيمة 335 مليار دينار جزائري (1.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، والتي تم سدادها بالفعل. في يوليو 2021، أطلق بنك الجزائر برنامج إعادة تمويل خاص بقيمة 2.1 مليار دينار جزائري (9.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي) (خطة إعادة التمويل الخاصة) لتقديم قروض جديدة للحكومة وبقية الاقتصاد في إطار عملية يشارك فيها بنك الجزائر والمصارف المملوكة للدولة والخزينة.

ب. الديون العامة المستحقة

• المديونية الخارجية

الرسم 0-2 - المديونية الخارجية - الجزائر



المصدر: بنك الجزائر

بحسب بنك الجزائر، بلغت المديونية الخارجية المتوسط والطويل لأكثر من اثني عشر شهراً في النصف الأول من عام 2021 ما قيمته 1.605 مليار دولار مقابل 1.686 مليار دولار في نهاية كانون الأول/ديسمبر 2020؛ بانخفاض قدره 81 مليون دولار.

2.2. ليبيا

1.2.2. السياسة النقدية

• رصيد الحساب الجاري

الجدول 0.6 - رصيد الحساب الجاري - ليبيا

السنة	2020	2021
رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	-28.2%	14.2%

المصدر: البنك الأفريقي للتنمية

انخفض إنتاج النفط والغاز الليبي، الذي يمثل ما يقرب من 60% من إجمالي الناتج الاقتصادي وأكثر من 90% من عائدات الضرائب والتصدير، بشكل سريع منذ بداية عام 2020. وبفضل تعافي الصادرات النفطية، سجل رصيد الحساب الجاري فائضا بنسبة 14.2% في عام 2021 بعد عجز قدره 28.2% في عام 2020.

• المعروض النقدي

الجدول 0.7 - المعروض النقدي - ليبيا

السنة	2020	2021
المعروض النقدي (M1) بملايين الدنانير الليبية	122950.3	97335.4
المعروض النقدي (M2) بملايين الدنانير الليبية	125543	100618.3
النقد المتداول بمليارات الدنانير الليبية	39.7	31.8

المصدر: المؤلفون اعتمادا على مصرف ليبيا المركزي

ارتفع المعروض النقدي M1 في ليبيا إلى 97335.4 مليون دينار ليبي عام 2021 مقابل 122950.3 مليون د.ل عام 2020. كما انخفض المعروض النقدي M2 ليبلغ 100618.3 مليون دينار ليبي عام 2021 مقابل 125543 مليون د.ل عام 2020. وبلغ النقد المتداول في ليبيا 31.8 مليار دينار ليبي في عام 2021. يمثل هذا المبلغ ما يقرب من 7 مليار دولار أمريكي وقد سجل انخفاضا مقارنة بالعام السابق (39.7 مليار دينار ليبي، أي حوالي 8.5 مليار دولار أمريكي).

• الميزان التجاري

الجدول 0.8 - الميزان التجاري - ليبيا

السنة	آذار/ مارس 2020	توقعات 2022

17149.94	38787.9	الصادرات بملايين الدنانير الليبية
22370.28	24034.1	الواردات بملايين الدنانير الليبية
-5220	14753.8	الميزان التجاري بملايين الدنانير الليبية

المصدر: المؤلفون اعتماداً على مصرف ليبيا المركزي و Trading Economics

حسب توقعات المحللين، يُنتظر أن تصل الصادرات الليبية إلى 17149.94 مليون دينار ليبي بنهاية عام 2022، ومن المتوقع أن تصل الواردات إلى ليبيا إلى 22370.28 مليون دينار ليبي بنهاية عام 2022. كما يُتوقع أن يصل عجز الميزان التجاري الليبي إلى 5220.00 مليون دينار ليبي بنهاية عام 2022.

منذ عام 1963، تمتعت ليبيا عمومًا بميزان تجاري ملائم. وتتمثل جميع صادراتها تقريبًا في النفط الخام. وتتكون الواردات من معدات الصناعات البترولية والبناء والآلات الزراعية والسلع الاستهلاكية والمنتجات الزراعية. أما شركاء الاستيراد الرئيسيون للبلاد فهم الصين وكوريا الجنوبية وتركيا وإيطاليا والدول المجاورة مصر وتونس. وتتجه الصادرات، التي تكاد تكون نفطية بالكامل، إلى إيطاليا ومصر ودول الاتحاد الأوروبي الأخرى والولايات المتحدة.

2.2.2. السياسة المالية

● النفقات

الجدول 9.0 - النفقات - ليبيا

السنة	2020	أبريل 2022
النفقات بمليارات الدنانير الليبية	36 ، 2	22.9

المصدر: المؤلفون اعتماداً على مصرف ليبيا المركزي

في الربع الأول من عام 2022، خفضت الحكومة نفقاتها الخاصة بنسبة 36% مقارنة بعام 2020 لتصل إلى 22.9 مليار دينار ليبي، مع انخفاض كبير في عدد الموظفين في القطاع العام. وتمثل الرواتب 13.3 مليار دينار ليبي أو 58% من ميزانية الحكومة الليبية.

● موارد الموازنة

الجدول 10.0 - العائدات النفطية - ليبيا

السنة	أبريل 2022
العائدات النفطية (بمليارات الدنانير الليبية)	37.4

المصدر: المؤلفون اعتماداً على مصرف ليبيا المركزي

بلغت عائدات ليبيا من النفط والغاز 37.4 مليار دينار ليبي بنهاية أبريل 2022. ولا تزال عائدات النفط والغاز تشكل الحصة الأكبر من الإيرادات العامة (حوالي 98%).

• رصيد الموازنة

الجدول 11.0 – رصيد الموازنة - ليبيا

السنة	2019	2020	2021
رصيد الموازنة (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	9.9%	-54.5%	5.3%

المصدر: المؤلفون اعتماداً على البنك الأفريقي للتنمية

سجل رصيد الموازنة الليبي فائضاً بنسبة 5.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021، ويرجع ذلك أساساً إلى زيادة الإيرادات الضريبية المتعلقة بالمحروقات، بعد عجز تاريخي بلغ 54.5% في عام 2020.

3.2. المغرب

1.3.2. السياسة النقدية

• سعر الفائدة

الجدول 12.0 - سعر الفائدة - المغرب

السنة	2019	2020	2021
النسبة المئوية لسعر الفائدة	2.25	1,5	1,5

المصدر : المؤلفون اعتمادا على بنك المغرب

قرر بنك المغرب الحفاظ على التوجّه التيسيري للسياسة النقدية والحفاظ على سعر الفائدة دون تغيير عند 1.5٪. وعلى الرغم من جهود بنك المغرب للإبقاء على أسعار الفائدة أقل مما كانت عليه في السنوات السابقة، فإن الزيادات الأخيرة في أسعار السلع الأساسية، بما في ذلك الوقود والمنتجات الزراعية، بسبب الوضع في أوكرانيا، من المنتظر أن تؤدي إلى الحدّ من حرية بنك المغرب في صياغة سياسة نقدية دون ضغوط خارجية.

• المعروض النقدي M3

استمر معدل النمو السنوي للمعروض النقدي M3 في الزيادة في عام 2021 (5.2٪ في عام 2021). ويُظهر تحليل تطور مكوناته تحسناً في تقدم التداول الائتماني بنسبة 6.5٪، والحسابات لأجل التي زادت بنسبة 0.6٪ وتحسن في تطوّر الودائع تحت الطلب بنسبة 7.6٪.

الجدول 13.0 - المعروض النقدي M3 - المغرب

السنة	2019	2020	2021
M3 (النسبة المئوية للتغيرات)	3.8	8.5	5.2

المصدر : المؤلفون اعتمادا على بنك المغرب

2.3.2. السياسة المالية

• رصيد الحساب الجاري

مع انتعاش النشاط الاقتصادي بعد الأزمة الصحية، تحسنت الواردات والصادرات مما ساهم في تحسين عجز رصيد الحساب الجاري. ارتفعت صادرات جميع القطاعات في عام 2021 لتصل إلى 326902 مليون درهم. وكانت صادرات الفوسفات ومشتقاته هي الأعلى بين القطاعات وارتفعت بنسبة 57.1٪. في الوقت نفسه، زادت الواردات إلى 526647 مليون درهم مقابل 422,861 مليون درهم عام 2020. وتتمثل الواردات الرئيسية في مشتريات المنتجات الاستهلاكية الجاهزة والتي بلغت 123206 مليون درهم عام 2021 مقابل 95.015 مليون درهم عام 2020 بزيادة قدرها 29.7٪.

الجدول 0.14 - الميزان التجاري - المغرب

السنة	2020	2021
الصادرات	263,089	326,902
الواردات (التكاليف والتأمين والشحن)	422,861	526,647

المصدر: المؤلفون اعتمادا على بنك المغرب

● العجز في الميزانية

الجدول 0.15 - العجز في الميزانية - المغرب

السنة	العجز في الميزانية (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
2018	3.70%
2019	4.10%
2020	5.6%
2021	6.4%

المصدر: المؤلفون اعتمادا على بنك المغرب

زاد الإنفاق الجاري على الصحة والحماية الاجتماعية بشكل حاد من أجل التعويض عن آثار الوباء، مما أدى إلى تعطيل جهود ضبط أوضاع المالية العامة التي بذلتها الحكومة الوطنية في السنوات الأخيرة. وأرجع بنك المغرب هذه الزيادة إلى الارتفاع الحاد في نفقات التعويض مع الأخذ في الاعتبار الافتراضات الجديدة المتعلقة بارتفاع سعر غاز البوتان وأسعار الصرف الأجنبي وزيادة الدعم للقمح المستورد.

الجدول 0.16 - الدين العام - المغرب

السنة	2020	2021
الدين العام (بمليارات الدراهم)	27.3	27.1

المصدر: المؤلفون اعتمادا على بيانات بنك المغرب

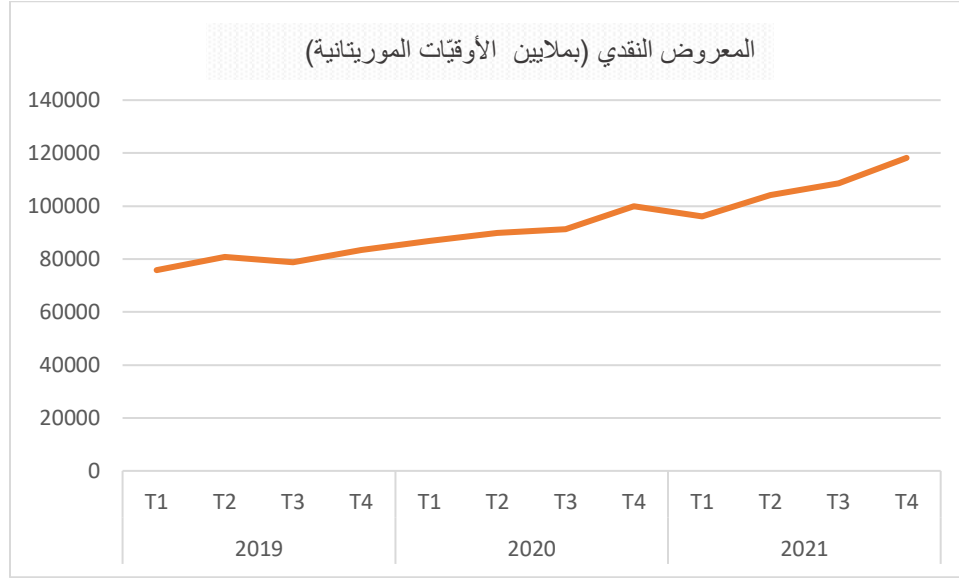
ظل الدين العام مستقرًا تقريبًا عند 27.1 في عام 2021 (مقارنة بـ 27.3 في عام 2020)

4.2. موريتانيا

1.4.2. السياسة النقدية

● المعروض النقدي

الرسم 0-3 - المعروض النقدي - موريتانيا

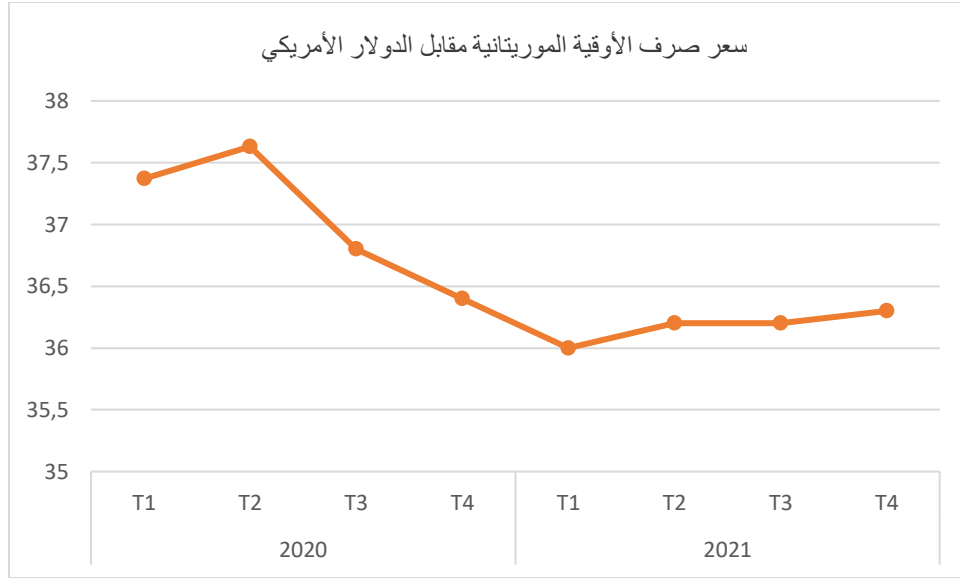


المصدر : المؤلفون اعتمادا على البنك المركزي الموريتاني

على الرغم من التوسع النقدي الكبير المدعوم بالسياسات التيسيرية والتدفقات الأجنبية، فقد تباطأ الائتمان الممنوح للاقتصاد. وشهد المعروض النقدي في موريتانيا توسعا بأكثر من 118،198 مليون أوقية موريتانية في عام 2021. وتسارع نمو المعروض النقدي على نطاق عريض إلى 18.9 في المائة على أساس سنوي في كانون الأول/ ديسمبر بسبب النمو القوي في صافي الأصول الأجنبية من قبل المصارف والبنك المركزي بنسبة 73.2 في المائة.

● سعر الصرف

الرسم 0-4 - سعر الصرف - موريتانيا

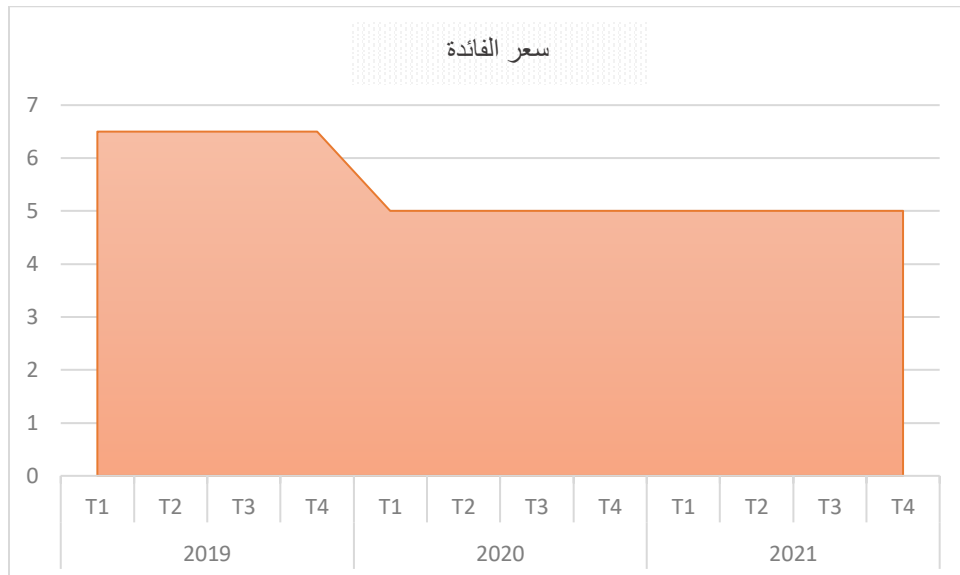


المصدر : المؤلفون اعتمادا على البنك المركزي الموريتاني

واصلت السلطات الحفاظ على نطاق تدريجي ضيق مع الدولار الأمريكي. في كانون الأول/ديسمبر 2021، ظل سعر صرف الأوقية مقابل الدولار الأمريكي مستقرًا تقريبًا مقارنة بعام 2020 عند 36.3 (مقارنة بـ 36.4 في كانون الأول/ديسمبر 2020). واستمرت معدلات التبادل التجاري في التحسن بقوة في عام 2021، بسبب الزيادة المستمرة في أسعار خام الحديد والذهب مصحوبة بانخفاض أسعار النفط.

● سعر الفائدة

الرسم 0-5 - سعر الفائدة - موريتانيا



المصدر : المؤلفون اعتمادا على البنك المركزي الموريتاني

قرر البنك المركزي الموريتاني إبقاء سعر الفائدة دون تغيير في عام 2021. وفي المتوسط، ظل هذا المعدل مستقرًا عند 5٪ منذ الربع الأول من عام 2020.

2.4.2. السياسة المالية

● **رصيد الحساب الجاري**

الجدول 17.0 - عجز رصيد الحساب الجاري - موريتانيا

السنوات	2020	2021
عجز رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	7,2٪	6,6٪

المصدر : المؤلفون اعتمادا على البنك الدولي

انخفض عجز رصيد الحساب الجاري من 7.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام 2020 إلى 6.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام 2021. ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض العجز التجاري.

● **رصيد الموازنة**

الجدول 18.0 - رصيد الموازنة - موريتانيا

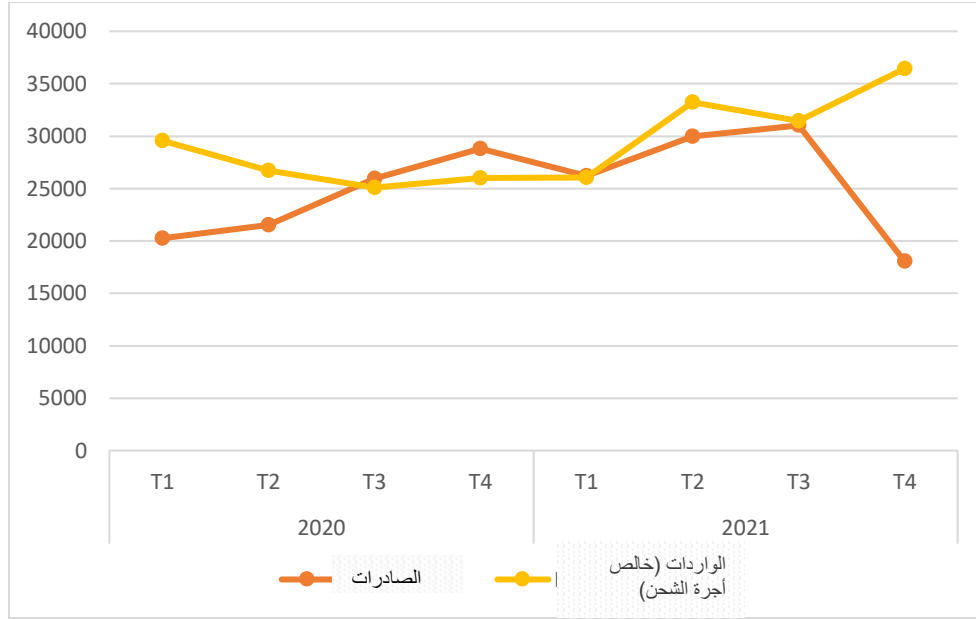
السنة	رصيد الموازنة (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
2019	2,1٪
2020	1,3٪
2021	2,3٪

المصدر : المؤلفون اعتمادا على البنك المركزي الموريتاني

بشكل عام، مع إيرادات أكبر من المتوقع، حققت الموازنة فائضًا أوليًا كبيرًا بلغ 2.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021، بزيادة 1٪ عن عام 2020.

● **الميزان التجاري**

الرسم 0-6 - الميزان التجاري



مصدر: المؤلفون اعتمادا على البنك المركزي الموريتاني

سجلت موريتانيا في عام 2021 ميزانا تجاريا سلبيا قدره 21924.2 - مليون أوقية موريتانية. وانخفضت صادرات جميع القطاعات في عام 2021 لتصل إلى 18047.4 مليون أوقية موريتانية. في الوقت نفسه، ارتفعت الواردات إلى 26000 مليون أوقية موريتانية في عام 2020، مقارنة بـ 36,440.3 مليون أوقية موريتانية في عام 2021.

● النفقات

الجدول 19.0 - النفقات - موريتانيا

السنة	الربع	إجمالي صافي الإنفاق والإقراض بمليارات الأوقيات الموريتانية
2020	الربع الأول	7.4
	الربع الثاني	13.9
	الربع الثالث	13.1
	الربع الرابع	21.8
2021	الربع الأول	6.8
	الربع الثاني	15.8
	الربع الثالث	15.2
	الربع الرابع	31

المصدر: المؤلفون اعتمادا على البنك المركزي الموريتاني

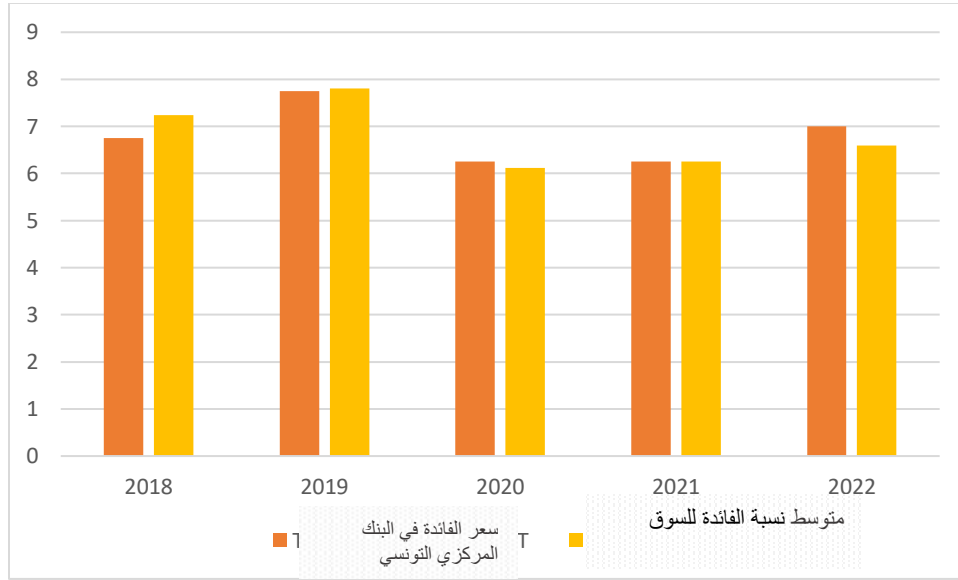
في نهاية عام 2021، ارتفع إنفاق موريتانيا بنسبة 42% مقارنة بعام 2020 ليصل إلى 31 مليار أوقية موريتانية، مع زيادة الإنفاق الجاري بنسبة 33.3%.

5.2. تونس

1.5.2. السياسة النقدية

● سعر الفائدة ونسبة الفائدة للسوق النقدية

الرسم 0-7 - سعر الفائدة ونسبة الفائدة للسوق النقدية- تونس



المصدر : المؤلفون انطلاقاً من البنك المركزي التونسي

رفع البنك المركزي التونسي سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 75 نقطة في مايو 2022 ليصل إلى 7٪ (6.25٪ في عام 2021). وتهدف هذه الزيادة، وفقاً لمجلس إدارة البنك المركزي التونسي، إلى "تجنب تسارع التضخم وتفاقم الخلل المالي الخارجي". واستقرت نسبة الفائدة للسوق النقدية في عام 2021 عند 6.25٪. وأدت الزيادة في سعر الفائدة إلى زيادة نسبة الفائدة للسوق النقدية في يونيو 2022 إلى 6.6٪.

● المعروض النقدي بمعنى M3

استمر المعروض النقدي بمعنى M3 في الزيادة منذ أغسطس 2021 ليلبلغ 105139 مليون دينار في يناير 2022 (مقابل 102094 مليون دينار في أغسطس 2021). ويرجع هذا التطور إلى الآثار المجتمعة للزيادة في صافي المستحقات على الدولة والتمويلات الممنوحة للاقتصاد بوتيرة أكثر استدامة من عام 2019. كما تطورت المستحقات الصافية في الخارج منذ أغسطس 2021 لتصل إلى 6124 مليون دينار في يناير 2022 (مقابل 3815 مليون دينار في أغسطس 2021).

الجدول 0-20 - المعروض النقدي M3 - تونس

الفترة	أغسطس 2021	أيلول 2021	تشرين الأول 2021	تشرين الثاني 2021	كانتون الأول 2021	يناير 2022

96765	97375	95264	96337	94647	94086	المعروض النقدي M3
-------	-------	-------	-------	-------	-------	----------------------

المصدر : المؤلفون اعتمادا على البنك المركزي التونسي

● قروض تمويل الاقتصاد

استمرت القروض القائمة لتمويل الاقتصاد في التطور، حيث بلغت 100243 مليون دينار في كانون الأول 2021 مقابل 95,000 مليون دينار في عام 2020. ويتبين، على وجه الخصوص، وفقاً للبيانات التي نشرها البنك المركزي التونسي، أنّ القروض الممنوحة للمهنيين قد زادت خلال عام 2020 بمقدار 1.7 مليار دينار (+26.8% مقارنة بعام 2019) بعد أن استفادت منها قطاعات الخدمات (+4011 مليون دينار مقابل +1,830 مليون دينار) والصناعة (+745 مليون دينار مقابل +84 مليون دينار) والزراعة وصيد الأسماك (+180 مليون دينار مقابل +168 مليون دينار).

الجدول 0.21 - قروض تمويل الاقتصاد - تونس

السنة	كانون الأول 2018	كانون الأول 2019	كانون الأول 2020	كانون الأول 2021
قروض تمويل الاقتصاد (بالآلاف الدنانير)	80213105	85915764	91885199	100243

المصدر : المؤلفون اعتمادا على البنك المركزي التونسي

2.5.2. السياسة المالية

● رصيد الحساب الجاري

الجدول 0.22 - رصيد الحساب الجاري - تونس

الفترة	2021	شهران 2022	4 أشهر 2022
رصيد الحساب الجاري (بملايين الدنانير)	-8007.7	-1160.6	-3879.4

المصدر : المؤلفون اعتمادا على البنك المركزي التونسي

تعكس بعض الزيادات في عجز رصيد الحساب الجاري في عام 2021 وأوائل عام 2022 بشكل خاص الزيادة في الواردات المرتبطة بتعافي الطلب المحلي والمدخلات الصناعية والتي قابلتها زيادة دخل التونسيين المقيمين في الخارج.

ويتوقع تأثير الحرب بين روسيا وأوكرانيا على ميزان رصيد الحساب الجاري بالإضافة إلى استمرار تداعيات الأزمة الصحية. ستؤثر الحرب بلا شك على فاتورة الغذاء في تونس (42% من إمدادات الحبوب التونسية في عام 2021 تأتي من روسيا وأوكرانيا). كما سيكون للحرب تأثير سلبي على عائدات السياحة.

الجدول 0.23 - صافي الأصول بالعملة الأجنبية - تونس

الفترة	2021	شهران 2022	4 أشهر 2022
صافي الأصول بالعملة الأجنبية (بملايين الدنانير)	23312.5	23474.2	24060.9

المصدر : المؤلفون اعتمادا على البنك المركزي التونسي

بلغ مستوى احتياطي النقد الأجنبي 24 مليار دينار و 124 يوماً من الواردات خلال الأربعة أشهر الأولى من عام 2022 مقابل 23 مليار دينار أو 133 يوماً من الواردات نهاية عام 2021.

● عجز رصيد الحساب الجاري

بلغ عجز رصيد الحساب الجاري لتونس 6.5 مليار دينار في الأحد عشر شهرا الأولى من 2021، أي ما يعادل 5.4 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 5.9 بالمئة في 2020. خففت الدينامية المستمرة لتدفقات الدخل من اتساع عجز رصيد الحساب الجاري الناجم عن تفاقم العجز التجاري (11.5- مليار دينار في تشرين الثاني (نوفمبر) 2021 مقابل 9.1- مليار دينار في تشرين الثاني (نوفمبر) 2020). وباستثناء الطاقة، سجل ميزان رصيد الحساب الجاري تراجعاً طفيفاً خلال الأحد عشر شهرا الأولى من عام 2021، ليبليغ نحو 2.1 مليار دينار (1.7 - % من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية تشرين الثاني 2021، مقابل 2.5 - مليار دينار (2.3 - % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020).

الجدول 0-24 - عجز رصيد الحساب الجاري - تونس

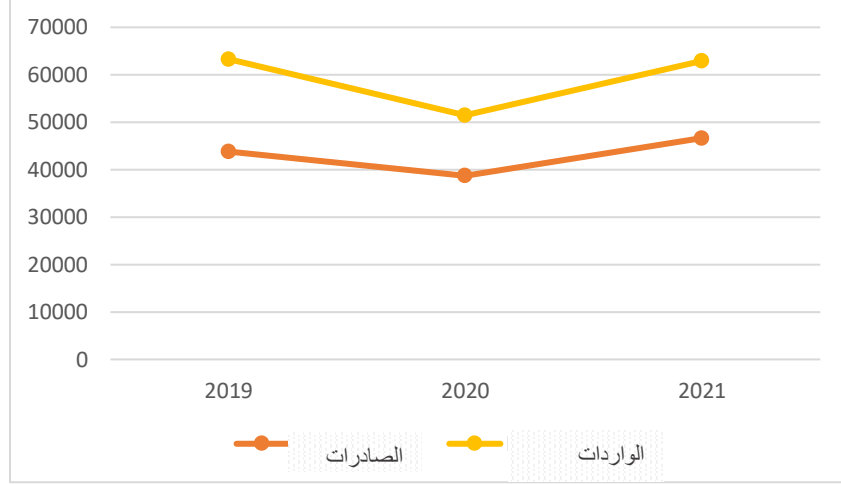
الفترة	2020	11 تشرين الثاني/نوفمبر	4 أشهر 2022
عجز رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	5.9%	5.4%	7.2%

● رصيد رصيد الحساب الجاري

سجلت تونس في عام 2021 ميزانا تجاريا سلبيا قدره 16215.1 - مليون دينار. وخلال عام 2021، سجلت القيمة الإجمالية للصادرات ارتفاعاً طفيفاً مقارنة بالعام السابق لتصل إلى 46654.2 مليون دينار، أي بزيادة قدرها 22.2%. ويرجع ذلك إلى زيادة صادرات زيت الزيتون. في الوقت نفسه، انخفضت قيمة الواردات بنسبة 22% عام 2021، لتتراجع من 51463.6 مليون دينار عام 2020 إلى 62869.2 مليون دينار عام 2021.

الرسم 0-8 - الميزان التجاري بملايين الدنانير التونسية - تونس





المصدر: المؤلفون اعتمادا على المعهد الوطني للإحصاء

● العجز في الميزانية

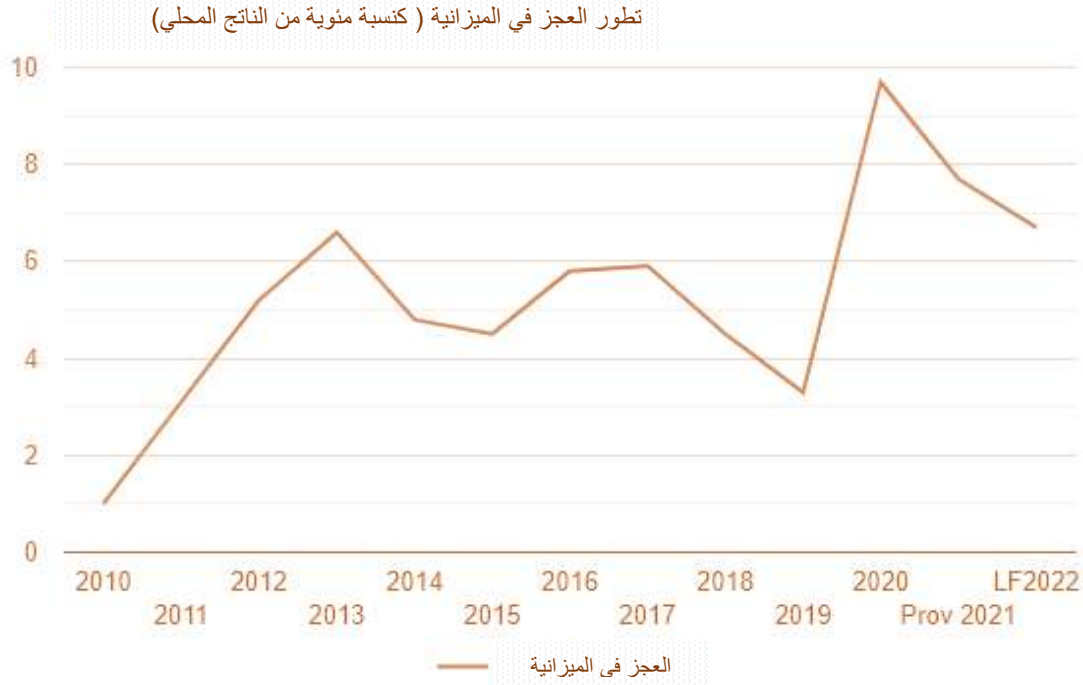
شهدت ميزانية الدولة لعام 2022 زيادة بنسبة 3.2٪ مقارنة بالعام السابق لتصل إلى 57.2 مليار دينار. وبحسب وزير المالية، انخفض العجز في الميزانية التونسية بشكل طفيف بنسبة 12.8٪ عام 2021 مقارنة بعام 2020.

الجدول 25.0 - العجز في الميزانية - تونس

السنة	العجز في الميزانية بمليارات الدنانير (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
2020	11,615 (9.7٪)
2021	9,8 (7.7٪)

المصدر: المؤلفون اعتمادا على موقع وزارة المالية

الرسوم 9-0 - تطور العجز في الميزانية - تونس



• الدين العام

الجدول 26.0 - الدين العام - تونس

السنة	الدين العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
2019	72.2%
2020	84.8%
2021	82.03%

المصدر : المؤلفون اعتمادا على موقع وزارة المالية

انخفض الدين العام في عام 2021 ووصل إلى 82.03% من الناتج المحلي الإجمالي. وتخطط ميزانية عام 2021 لتغطية حوالي 70% من إجمالي متطلبات تمويل الموازنة (15.4% من الناتج المحلي الإجمالي) من خلال الاقتراض الخارجي، بما في ذلك الإصدارات على السوق التي تبلغ 5.3% من الناتج المحلي الإجمالي (حوالي 2.2 مليار دولار)، مما قد يشكل مخاطر مالية. ويتوقع صندوق النقد الدولي زيادة الحاجة

إلى تمويل الموازنة لعام 2021 (18.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ 17.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020) وتمويل محلي أكبر نسبيًا في علاقة بالموازنة.

● المديونية الخارجية

الجدول 27.0 - المديونية الخارجية للناتج المحلي الإجمالي - تونس

السنة	المديونية الخارجية للناتج المحلي الإجمالي
2019	92.8٪
2020	94.7٪
2021	100٪

المصدر: المؤلفون اعتمادًا على موقع وزارة المالية

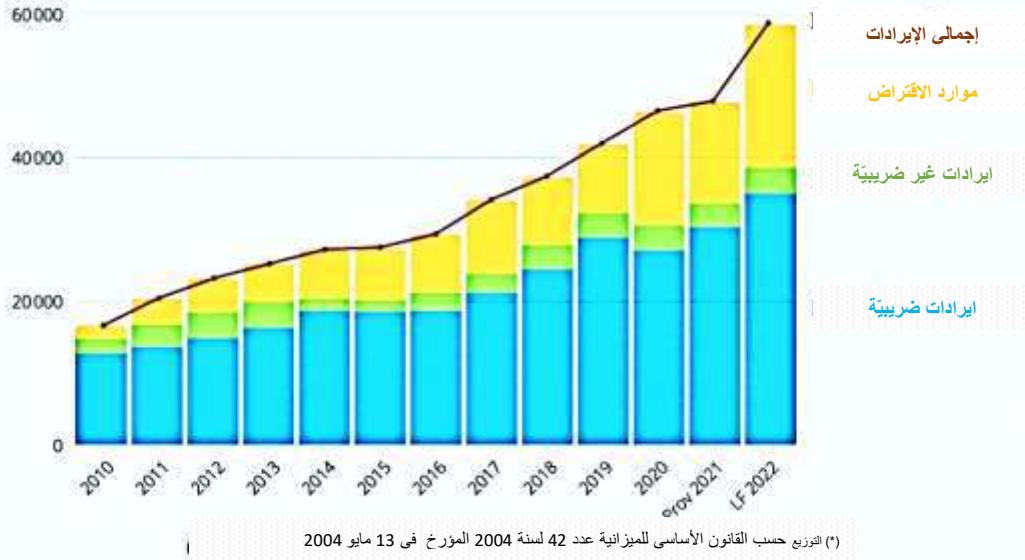
بحسب وزير المالية، بلغت المديونية الخارجية لتونس في عام 2021 ذروة قدرها 100 مليار دينار (حوالي 30 مليار يورو)، أي ما يعادل 100٪ من الناتج المحلي الإجمالي بسبب الأزمة السياسية والصحية لفيروس كوفيد-19.

تتسم ملامح المديونية الخارجية لتونس بمتوسط سعر فائدة منخفض، وأجال استحقاق طويلة نسبيًا، وحصّة كبيرة من الديون الميسرة، وعنصر منح كبير في المديونية الخارجية الجديدة. كل هذه العوامل تجعل المديونية الخارجية لتونس قويّة نسبيًا في مواجهة معظم الصدمات.

وفقًا لصندوق النقد الدولي، لا يزال هناك عدد من العوامل التي يمكن أن تساعد في التخفيف من مخاطر القدرة على تحمل عبء الديون. أولاً، حافظت تونس على إمكانية الوصول إلى تمويل منخفض التكلفة، مع بقاء أسعار الفائدة الفعلية دون نسبة التضخم في السنوات الأخيرة. كما أنّ ما يقرب من نصف الدين العام التونسي مستحق لمانحين ثنائيين ومؤسسات متعددة الأطراف ذات متوسط أسعار فائدة منخفض وأجال استحقاق طويلة نسبيًا. بالإضافة إلى ذلك، تمت تغطية جزء من إصدارات السندات الدولية السابقة في تونس بضمانات سيادية من طرف ثالث (الحكومتان الأمريكية واليابانية). ثانيًا، ظلّ تعرض المصارف للديون السيادية منخفضًا نسبيًا حتى الآن. ومع ذلك، قد تؤدي الاحتياجات التمويلية الكبيرة في السنوات المقبلة إلى اعتماد الحكومة بشكل متزايد على التمويل من السوق الداخلية والخارجية.

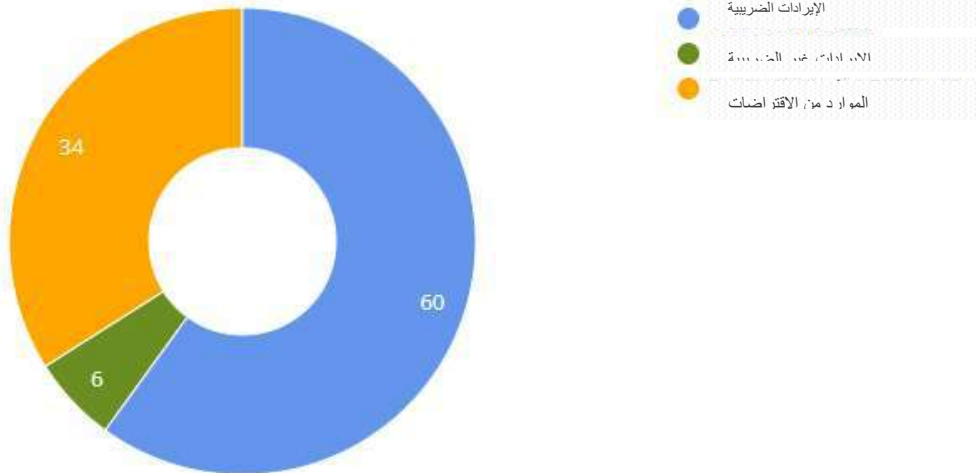
● موارد ميزانية الدولة: موارد خاصة

الرسم 10-0 - الإيرادات الضريبية وغير الضريبية لتونس



المصدر: المؤلفون اعتمادا على موقع وزارة المالية

توزيع الإيرادات في قانون المالية 2022 (بالنسب المئوية)



المصدر: المؤلفون اعتمادا على موقع وزارة المالية

تواصل ارتفاع الإيرادات الضريبية في تونس، وذلك بعد الإجراءات الجديدة التي اعتمدها قانون المالية لعام 2020، ليصل مجموعها إلى 35091 مليون دينار في بداية عام 2022 (30404.8 في عام 2021). تمثل هذه الإيرادات حوالي 60٪ من إجمالي إيرادات الدولة في بداية عام 2022. وقد ساعدت الموارد الضريبية الجديدة في كبح تدهور العجز في الميزانية.

الفصل 3



وضع القطاع
المصرفي المغربي

هل المصارف المغربية هي محرك النمو كما وصفها شومبيتر منذ أكثر من قرن؟ إنَّ السياق الجديد والتحديات الجديدة تدعونا إلى التفكير في النموذج المصرفي المغربي الجديد. ويجب على المصارف اليوم تسجيل القوائم المالية والنتائج وتعديلها على مستوى أوسع، مع مراعاة القضايا التالية:

- العولمة والتكامل الإقليمي لضمان اندماج المغرب العربي بشكل أفضل في النظام المالي الدولي
- تكامل المصارف في علاقتها بسوق رأس المال: ما هو الهيكل المالي في ظلَّ صعوبات وصول دول المغرب العربي إلى أسواق رأس المال
- ما هي مصارف التنمية التي نريد؟ هل بقي لهذه المصارف دور يمكن أن تلعبه لمعالجة عدم التوازن الإقليمي والاستبعاد الاجتماعي. يبقى من المهم إعادة التفكير في نموذجها الاقتصادي: كأن تكون مصارف عامة ذات إدارة خاصة (نظام الحوافز، والإدارة وفقاً للمعايير الدولية، وما إلى ذلك)
- ما هي اللوائح وأنظمة الامتثال التي يجب اتباعها: توصيات بازل، المسؤولية الاجتماعية للشركات، المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة...؟

تقودنا كل هذه الأسئلة إلى تذكير أنفسنا بالتزامات الاقتصاد الكلي المطلوبة من المصارف التي، على الرغم من كل شيء، تظل آلية هامة في السياسة النقدية. إن المصرف المغربي ليس مجرد شركة. هو أكثر من ذلك بكثير.

1.3. الجزائر

تاريخياً، هيمنت المصارف العامة على القطاع المصرفي الجزائري، حيث امتلكت حوالي 85% إلى 90% من أصول النظام المصرفي، على الرغم من كونها الأقل عدداً بين المصارف (6 من مجموع 23). والمصارف العامة هي مصارف متخصصة تقدم خدمات للمؤسسات العامة الكبيرة، لا سيما في قطاعي النفط والغاز، وقطاعات أخرى ذات أولوية في الاقتصاد الحكومي مثل التنمية الزراعية.

كانت أسعار الفائدة منخفضة نسبياً وكان القطاع المصرفي جيد الرسملة ومربحاً. كانت مستويات الإهلاك عالية، ولكن مستويات المخصصات مرضية. خلال عام 2020، تأثر نمو الائتمان سلباً بضعف الطلب المحلي على الرغم من الدعم الذي قدمه تخفيض سعر الفائدة الرئيسي من قبل بنك الجزائر وكذلك انخفاض متطلبات الاحتياطيات الإلزامية.

وبحسب تقرير صندوق النقد الدولي، فإن القطاع المصرفي الجزائري يتمتع بمستويات رأسمالية مريحة، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 19.6% ونسبة المستوى الأول 15.2%، مع ربحية جيدة، كما يتضح ذلك من متوسط العائد على الأصول البالغ 2.0% في نهاية عام 2017. تمثل نسبة التمويل المتعثر المرتفعة نسبياً مخاطر مع مستويات انخفاض إجمالي في القيمة تبلغ 12.3%. إن الدافع الرئيسي للقروض المتعثرة هو تأخر الحكومة في السداد لمورديها، حيث انخفضت أسعار النفط منذ عام 2014. وقد طبق القطاع المصرفي توصيات بازل 2 حتى الآن، في حين أن توجيهات بنك الجزائر بشأن تنفيذ توصيات بازل 3 تقتصر على التقارير الدورية عن نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر.

خفض بنك الجزائر نسبة الاحتياطيات الإلزامية بمقدار 4 نقاط أساس إلى 6% مع خفض سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 50 نقطة أساس إلى 3% في آذار وأبريل على التوالي كإجراءات استباقية في بيئة اقتصادية كلية صعبة. وأدى تراجع نسب الاحتياطي إلى تحرير نحو 400 مليار دينار جزائري كسيولة للقطاع. كما خفض البنك المركزي الخصومات على الأوراق المالية العامة المستخدمة في عمليات إعادة التمويل. ولقد لاحظنا أن بنك الجزائر عدل بشكل استباقي نسبة الاحتياطي على أساس ظروف سيولة السوق العامة وزاد النسبة بمقدار 4 نقاط أساس في آذار 2019 مع تحسن ظروف السيولة.

بموجب الأمر رقم 05 لعام 2020 المؤرخ في 6 أبريل 2020 والمتعلق بالإجراءات الاستثنائية لتخفيف الأحكام الاحترازية المطبقة على المصارف والمؤسسات المالية، اتخذ بنك الجزائر إجراءات استثنائية ومؤقتة لصالح الشركات.

وبالتالي، وفقاً لتقديرها، يجوز للمصارف والمؤسسات المالية تأجيل سداد آجال استحقاق القروض، أو إعادة جدولة ديون عملائها المتأثرين بالأزمة الناجمة عن كوفيد-19. ووفقاً لهذا الإجراء، يمكن للمصارف العامة والخاصة تنظيم سداد القروض التي منحتها للشركات المعنية في ظروف استثنائية. ويمكن للمصارف والمؤسسات المالية أيضاً منح قروض جديدة لأي مقترض استفاد بالفعل من إجراءات التأجيل أو إعادة الجدولة هذه.

بالإضافة إلى ذلك، أعلن بنك الجزائر عن إجراءات جديدة في أبريل تهدف إلى تخفيف اللوائح المتعلقة بالملاءة المالية والسيولة والقروض المتعثرة في المصارف. نتيجة لذلك، تم تخفيض متطلبات نسبة السيولة من 100% إلى 60%؛ وإعفاء المصارف والمؤسسات المالية من الالتزام ببناء وسادة الأمان (2.5%) المرتبطة بمستويات كفاية رأس المال.

في غضون ذلك، اتخذ بنك الجزائر في آذار 2020 إجراءات بشأن الرسوم التي تفرضها المصارف، وتقضي بإلغاء الرسوم المفروضة على الخدمات المصرفية الأساسية، مع تحديد مستوى العمولات التي سيتم تحصيلها على معاملات التجارة الخارجية. ويمكن أن تؤثر هذه التدابير سلباً على ربحية القطاع.

كان مصدر القلق الرئيسي فيما يتعلق بالقطاع المصرفي الجزائري هو السيولة، باعتبارها حساسة للغاية لتقلب أسعار النفط. وبحسب البيان الصحفي الصادر عن بنك الجزائر، فقد تراجعت سيولة النظام المصرفي إلى 917 مليار دينار في نهاية مايو 2020، مقابل 1101 مليار دينار في كانون الأول 2019 و 1557 مليار دينار في نهاية 2018. وسيؤدي انخفاض السيولة إلى انخفاض التمويل وزيادة تكلفة الموارد المصرفية. بشكل عام، يتميز القطاع المصرفي الجزائري برسمة كافية وربحية سليمة، والتي يتم تخفيفها من خلال جودة أصول دون المتوسط وسيولة تحت الضغط مرتبطة بشدة بأسعار النفط.

1.1.3. وضع القطاع المصرفي

• الودائع تحت الطلب

في نهاية يونيو 2021، ارتفعت الودائع تحت الطلب في المصارف الجزائرية بنسبة 8.98% مقارنة بنهاية كانون الأول 2020. ووفقاً للبيانات الصادرة عن بنك الجزائر، زادت الودائع تحت الطلب المحصلة من القطاع العام بنسبة 11.27% بين يونيو 2021 وكانون الأول 2020. أما الودائع تحت الطلب المحصلة من الشركات الخاصة والأسر، فقد ارتفعت بنسبة 6.83% و 8.85% على التوالي.

الجدول 1.0 - الودائع تحت الطلب - الجزائر

السنة	2020	نهاية يونيو 2021
الودائع تحت الطلب (بمليارات الدنانير الجزائرية)	4210	4587.9

المصدر: بنك الجزائر

• السيولة المصرفية

تراجعت السيولة الإجمالية للمصارف الجزائرية خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2021، من 632.3 مليار دينار نهاية 2020 إلى 551.3 مليار دينار نهاية يونيو 2021. وتجدر الإشارة إلى أنه في يونيو 2021، وعلى عكس إعادة التمويل المصرفي التي تمت في كانون الأول 2020، لم يستفد مستوى السيولة المصرفية من أي إعادة تمويل من قبل بنك الجزائر.

3.2. ليبيا

في العقود الأخيرة، زاد عدد المصارف. وتعدّ ليبيا حالياً تسعة عشر مصرفاً. ومعظم المصارف الجديدة صغيرة الحجم وليس لها حتى الآن أي تأثير كبير على الوساطة المالية. وقد أظهرت العديد من المصارف الخاصة بالفعل قدرة منخفضة على الإقراض ومعدلات عالية لخسارة القروض. بالنسبة لمعظم المصارف الأخرى، فإنّ الجزء الأكبر من مداخيلها يأتي من أنشطة المعاملات، مثل معاملات الصرف الأجنبي والتحويلات.

إن النمو في عدد الفاعلين لم يترجم إلى وساطة مالية أكبر. ولا يزال القطاع يخضع إلى حد كبير إلى هيمنة المصارف الحكومية. وقد احتفظت المصارف العامة الأربعة الكبرى، الجمهورية، والتجاري الوطني، والصحراء والوحدة، بنسبة 90% من الودائع في عام 2017 ونحو هذا العدد من القروض. في عام 2017، سيطر أكبر مصرفين، الجمهورية والتجاري الوطني، معاً على 72% من الأصول المرجحة على أساس المخاطر (معظمها قروض)، مقابل 75% في عام 2010، وما زال إلى حدّ الآن يهيمنان بشكل ساحق على القطاع المصرفي، ويرجع الفضل في ذلك بشكل أساسي إلى التمويل من الشركات العامة الكبيرة.



ولا يزال مسار الوساطة المالية متجهًا نحو الانخفاض. وتعتبر وتيرة هذه الوساطة منخفضة بالفعل مقارنة بالمعايير العالمية. وقد أدت الأزمات السياسية والمالية إلى ضعف الثقة في النظام المصرفي.

أدت أزمة الثقة إلى الهروب من النظام المصرفي، حيث يحتفظ معظم الليبيين بأصول مالية نقدًا. من عام 2004 إلى عام 2017، زادت السيولة خارج المصارف من أقل من 3 مليارات دينار إلى أكثر من 27 مليار دينار، لتصل إلى حوالي ثلث المعروض النقدي.

1.2.3. وضع القطاع المصرفي

● نسبة كفاية رأس المال

في عام 2021، عانت المصارف الليبية من انخفاض في نسب المستوى الأول والثاني حيث بلغت 15.3% و 16.6% على التوالي.

الجدول 0-2 - المستوى 1 والمستوى 2 - ليبيا

السنة	المستوى 1	المستوى 2
2019	17,2	18.4
2020	16,9	18,2
2021	15,3	16,6

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

● السيولة

تراجعت الأصول السائلة للمصارف الليبية بين عامي 2020 و 2021 من 87773 مليون دينار إلى 82263 مليون دينار.

الجدول 0-2 - الأصول السائلة - ليبيا

السنة	2020	2021
الأصول السائلة (بملايين الدنانير الليبية)	87773	82263

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

● الودائع المصرفية

تراجعت الودائع المصرفية للبنوك الليبية بشكل طفيف في عام 2021 مقارنة بالعام السابق لتصل إلى 64455 (مقارنة بـ 68.245 في عام 2020). وبلغ إجمالي الودائع المصرفية 64455 مليون دينار عام 2021 مقابل 68.245 مليون دينار قبل عام.

الجدول 0-3 - الودائع المصرفية - ليبيا

السنة	2020	2021

64455	68245	الودائع المصرفية (بملايين الدنانير الليبية)
-------	-------	---

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

3.3. المغرب

صمدت المصارف المغربية أمام الأزمة بشكل جيد وذلك بفضل الدعم السريع والاستثنائي من بنك المغرب.

ظل نمو الائتمان معتدلاً حيث خُفّ الوباء إرثاً من ارتفاع ديون الشركات وزيادة المخصصات المصرفية. وتم استخدام الائتمان المقدم إلى المؤسسات غير المالية بشكل أساسي لتمويل رأس المال العامل (من خلال آليات القروض التي تضمنها الحكومة) بدلاً من المعدات والآلات.

قد يكون العرض الائتماني قد عانى أيضاً من تدهور نوعية الأصول المصرفية خلال الوباء، حيث وصلت القروض المتعثرة إلى 8.8٪ من إجمالي القروض في تشرين الأول/أكتوبر 2021، بانخفاض 7.5٪ مقارنة بفترة ما قبل الوباء، حيث اعترفت المصارف بالقروض المتعثرة في وقت مبكر. ونتيجة لذلك، زادت المصارف بشكل حاد من مخصصات خسائر القروض.

تدهورت مؤشرات ربحية المصارف في عام 2020، ويعود ذلك أيضاً إلى مساهمات المصارف في صندوق كوفيد-19. وعلى الرغم من هذه التحديات، حافظت المصارف على نسب رأس مال تنظيمية أعلى بكثير من الحد الأدنى من المتطلبات وحسنت نسب السيولة، وذلك بفضل دعم بنك المغرب أيضاً.

ووفقاً لصندوق النقد الدولي، يجب على سلطة الإشراف أن تواصل مراقبة مخصصات المصارف عن كثب في مواجهة القروض المعدومة وأن يكون لديها استراتيجيات فعالة للتعامل مع الزيادة في القروض المتعثرة. وقد رفع بنك المغرب معظم الإجراءات الاحترازية التي تم إدخالها لدعم القطاع المصرفي أثناء الوباء، باستثناء تخفيض 50 نقطة أساس في احتياطي الحفاظ على رأس المال، والذي تم تمديده حتى يونيو 2022. كما أحرز البنك المركزي المغربي تقدماً في اعتماد معايير بازل 3 من خلال إدخال نسبة الرافعة المالية للقطاع المصرفي وتنفيذ إطار مخاطر أسعار الفائدة في المحافظ المصرفية.

وفي حين يبدو أن المصارف المغربية قد نجت من الأزمة بشكل جيد، فإنه من المتوقع أن تشهد نوعية الأصول مزيداً من التدهور، لا سيما في قطاعي الفنادق والنقل السياحي المتضررين بشدة، حيث تم إعادة تصنيف بعض القروض التي استفادت من إجراءات التحمل التي تم رفعها في عام 2020، مما قد يضيف 1.3 نقطة مئوية على نسبة الديون المعدومة. وقد يؤدي توسيع نطاق التحمل مرة أخرى إلى إخفاء المدى الكامل لتدهور جودة الائتمان. بدلاً من ذلك، يجب على سلطة الإشراف التأكد من أن مخصصات المصارف تغطي الخسائر المتوقعة وأن المصارف تتخذ إجراءات استرداد سريعة للمدينين غير المستدامين. هناك حاجة أيضاً إلى إدارة نشطة للقروض المتعثرة لتقليل مستويات هذه القروض وتعزيز العرض الائتماني، عن طريق إلغاء القروض التي تطرح مشاكل ووضع إطار عمل لإدارة الأصول المتعثرة لتمكين المصارف من تصريف المخاطر على أطراف ثالثة.

وبحسب صندوق النقد الدولي، فإن مراجعة قانون المصارف ستعزز إطار القرار وتساعد على ضمان الاستقرار المالي. ويعترف النظام الأساسي لبنك المغرب لعام 2019 بدوره في ضمان الاستقرار المالي. وتعمل السلطات على عملية إصلاح يتم بموجبها تكليف بنك المغرب بمسؤولية العمل كسلطة تسوية مصرفية تقوم بتحديد المعايير لبدء دخول المصارف المتعثرة في عملية تسوية، ووضع ترتيبات الحوكمة لضمان استقلالية بنك المغرب، وتضمين عملية الكفالة كأداة تسوية لتقليل التكلفة على دافعي الضرائب.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يستمر بنك المغرب في تحديث اختبارات التحمل الكلية وخطط الطوارئ الخاصة بها. وبعد تعديل قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في يونيو 2021، يجب على السلطات مواصلة جهودها ومزيد تعميقها لمعالجة نقاط الضعف المحددة في إطار



مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من أجل الخروج من القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي ودعم مكافحة الفساد. وتشمل الأولويات الرئيسية لخطة العمل الحالية تعزيز الإشراف القائم على المخاطر في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المؤسسات والمهين غير المالية المحددة واستكمال إصلاحات إطار العقوبات المالية المستهدفة وتنفيذها من قبل المؤسسات المالية والمهين غير المالية المحددة.

وبحسب صندوق النقد الدولي، كانت السلطات مقتنعة بأن أزمة الوباء لن تترك آثارًا كبيرة على النظام المالي المغربي. ورأت أن المخاطر المحلية على القطاع المصرفي قد تم احتواؤها بشكل أكبر في عام 2021، وذلك في ظل مساهمة الشركات التابعة في أفريقيا جنوب الصحراء بشكل إيجابي في أرباح المصارف والاستفادة من المخصصات القوية. وهي تعتبر أن المخاطر المرتبطة بظروف مالية خارجية أكثر صرامة محدودة للغاية، لأن المصارف المغربية تعيد تمويل نفسها بشكل أساسي في السوق المحلية.

1.3.3. وضع القطاع المصرفي

● إجمالي الودائع

ارتفع إجمالي الودائع المصرفية بنسبة 5.2٪ ليصل إلى 1061.9 مليار درهم في أيلول 2021 مقابل 1003 مليار درهم قبل عام. وبحسب البيانات التي نشرها بنك المغرب، فإن هذا التطور ينعكس في تسارع معدل الزيادة في ودائع الشركات الخاصة وودائع الأسر.

الجدول 03 - إجمالي الودائع - المغرب

السنة	2021	2020	2019
إجمالي الودائع (بمليارات الدراهم)	1061.9	1003	955

المصدر: بنك المغرب

● القروض المصرفية

تواصل المصارف المغربية دعم القطاع الخاص لمواجهة أزمة الوباء التي أصابت النشاط الاقتصادي بالبلاد بالشلل. وبالفعل، بلغ إجمالي القروض المصرفية 988.2 مليار درهم عام 2021 مقابل 925 مليار درهم عام 2019، بزيادة قدرها 3٪. إن استمرار تطور القروض المصرفية مدعوم بالإجراءات المختلفة التي وضعتها لجنة اليقظة الاقتصادية وبنك المغرب للتعامل مع الآثار السلبية للأزمة الحالية.

الجدول 04 - القروض المصرفية - المغرب

السنة	2021	2020	2019
إجمالي القروض المصرفية (بمليارات الدراهم)	988.2	925	893

المصدر: بنك المغرب

● الديون المستحقة المتأخرة

ارتفعت الديون المستحقة المتأخرة بنسبة 4%، مما يعكس آثار أزمة كوفيد-19 على ملاءة المقترضين. فقد أثرت الأزمة الصحية على قدرة المقترضين على سداد قروضهم المصرفية. في عام 2021، كانت الحصة الأكبر من القروض المتعثرة هي حصة الأسر. وبلغت هذه المتأخرات 36.7 مليار درهم بزيادة نسبتها 6.7% عن العام السابق.

الجدول 0.5 - الديون المستحقة المتأخرة - المغرب

السنة	2020	2021
الديون المستحقة المتأخرة (بمليارات الدراهم)	80,15	83,4

المصدر: بنك المغرب

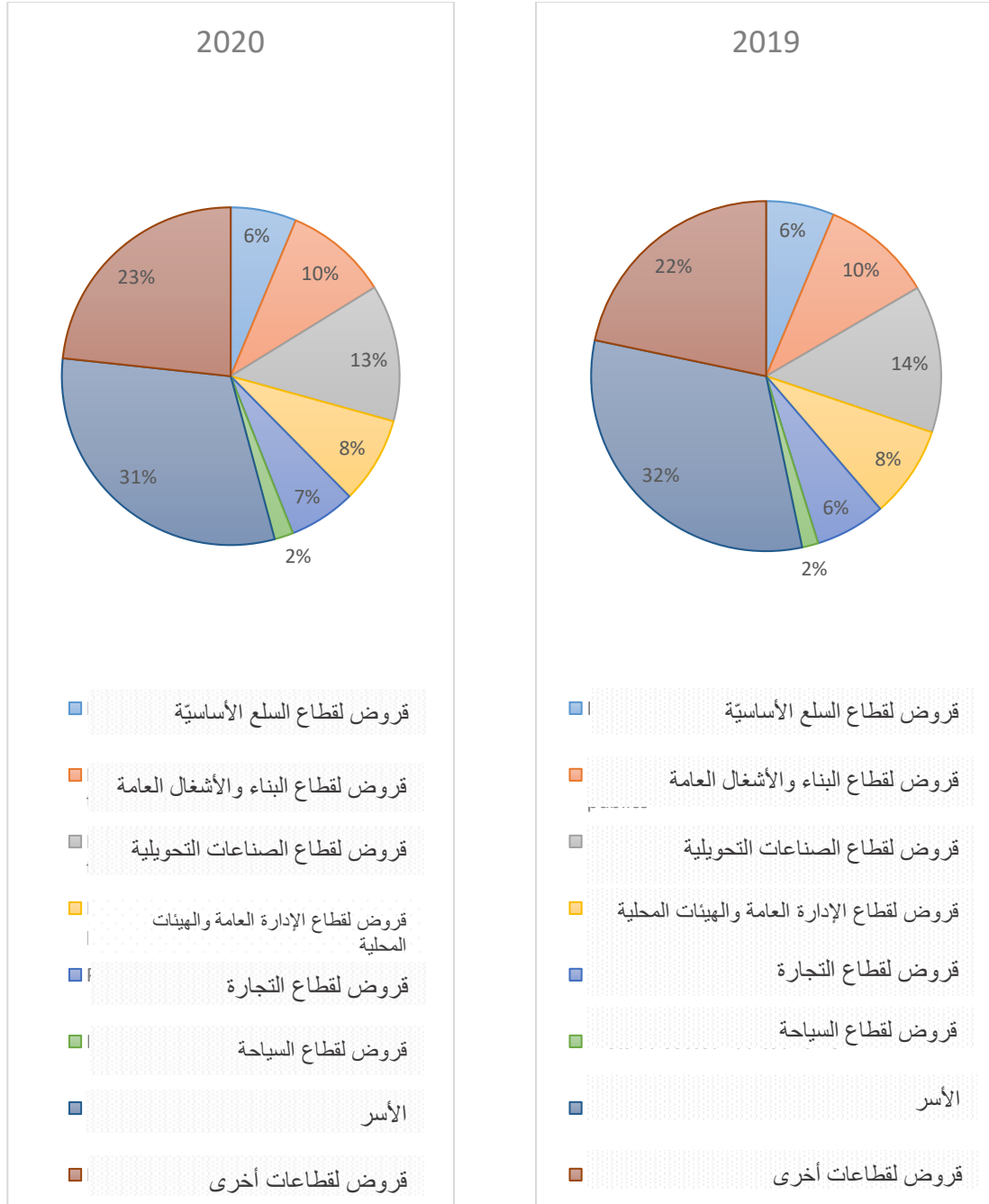
الجدول 0.6 - الربحية - المغرب

السنوات	2018	2019	2020
ربحية الأصول	0.9%	0.9%	0.5%
ربحية حقوق الملكية	9.5%	9.4%	4.8%
صافي الدخل المصرفي	47.2	49.5	49.5

المصدر: بنك المغرب

انخفضت ربحية الأصول بمقدار 0.4 نقطة إلى 0.5 في عام 2020. من جانبها، تراجعت ربحية حقوق الملكية بمقدار 4.6 نقطة لتصل إلى 4.8%. وعلى الرغم من هذا التراجع، بسبب الأزمة الصحية، تمكن القطاع المصرفي من الحفاظ على ربحيته بشكل عام بفضل نموذج أعماله المتنوع على المستويين القطاعي والجغرافي. وبذلك أنهت المصارف المغربية السنة المالية 2020 بصافي دخل مصرفي بلغ 49.5%. وظل هذا الدخل مستقرا.

الرسم 0.1 - القروض الممنوحة حسب القطاعات - المغرب



المصدر: المؤلفون اعتماداً على بنك المغرب

بلغ إجمالي حجم القروض القائمة بنهاية السنة المالية 2020 ما قيمته 16.9 مليار درهم مقابل 17.9 مليار درهم العام الماضي بانخفاض نسبته 5.6%.

وتعتبر الأسر من أكبر المستفيدين من القروض المصرفية. وقد لعب القطاع المصرفي المغربي دوراً رئيسياً في دعم الأسر المتضررة من الأزمة الصحية.

4.4.3 موريتانيا

بلغ معدل توسيع التعامل المصرفي، الذي يقيس النسبة المئوية للسكان البالغين (الذين تبلغ أعمارهم 15 عامًا فأكثر) الذين يمتلكون حسابات في المصارف والخدمات البريدية ومصارف الادخار الوطنية والخزينة، 16.9% في موريتانيا في عام 2020. واتسعت الفجوة على مدى السنوات الخمس الماضية، مع زيادة النسبة بما قدره 8% فقط بين عامي 2015 و 2020.

تهيمن المصارف على القطاع المالي، حيث تمثل أكثر من 90% من أصول القطاع المالي. وفي موريتانيا، يعتبر القطاع المصرفي خاصا بشكل حصري: فمن بين 18 مصرفاً تجارياً، هناك 7 مصارف تابعة لمجموعات أجنبية و 7 مصارف إسلامية. وقد شكلت خمسة مصارف كبيرة أقل من 40% من إجمالي أصول المؤسسات المالية الخاضعة للإشراف.

في عام 2020، تم تعزيز الأنظمة المصرفية لتحسين سلامة المصارف ومرونتها في مواجهة الصدمات. ونتيجة لذلك، تم إدخال نسب جديدة لرأس المال والسيولة وفقاً لاتفاقية بازل 3. وظلت النسبة الإجمالية لكفاية رأس المال مرتفعة عند 19% في يونيو 2021 (19.9% في كانون الأول 2020)، بزيادة 9.9 نقطة مئوية عن الحد الأدنى المطلوب وهو 10%. وتتمتع المصارف بمستوى مريح من السيولة، مع نسبة تغطية سيولة تبلغ 144.1% في يوليو 2021، متجاوزة متطلبات توصيات بازل 3 البالغة 100%. ويعد الالتزام بالمتطلبات الجديدة جيداً للغاية، حيث يفي 15 مصرفاً من أصل 18 بمتطلبات النسبة الإجمالية لكفاية رأس المال الجديدة ويلبي 17 مصرفاً متطلبات نسبة تغطية السيولة.

شهدت القروض المتعثرة، وهي ذات اتجاه تنازلي منذ عام 2010 (انخفضت من 45% إلى 21.5% في عام 2019)، زيادة مطردة منذ بداية الوباء، لتصل إلى 24.2% في يونيو 2021 و 24.1% في نهاية كانون الأول 2021.

علاوة على ذلك، على الرغم من أن تغطية المخصصات كانت جيدة في عام 2019 بنسبة 76.1%، إلا أنها انخفضت إلى 68.1% في يونيو 2021. وبشكل عام، لا يزال مستوى القروض المتعثرة في موريتانيا أعلى من مستوى دول المنطقة، مما يشير إلى أنه لا تزال هناك حاجة إلى بذل جهود كبيرة لحماية القطاع المالي من انخفاض قيمة المحفظة.

في يونيو 2021، اعتمد البرلمان الموريتاني قانوناً جديداً يسمح للفاعلين المصرفيين وغير المصرفيين بتوفير خدمات العملة الإلكترونية والدفع وفقاً للمعايير الدولية المطبقة حالياً من قبل البنك المركزي الأوروبي والبنك المركزي لدول غرب أفريقيا. يتضمن القانون أيضاً أحكاماً تتعلق بحماية المستهلك ويشير إلى الأنظمة الملائمة لمكافحة غسل الأموال، والتي جرى استعراضها وتعزيزها في موريتانيا. كما عزز هذا الإصلاح الإدماج المالي للمرأة من خلال زيادة مشاركتها في الاقتصاد الرسمي وتحسين رفاهها الاقتصادي العام، كما كان الحال في بلدان أخرى في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

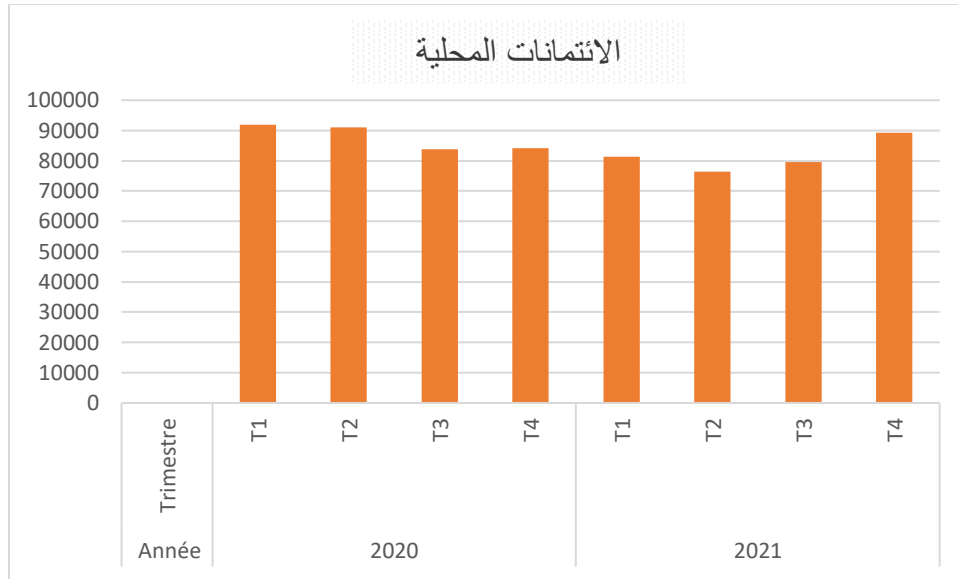
1.4.3. وضع القطاع المصرفي

● الإلتزامات المحلية

زادت القروض الممنوحة من المصارف الموريتانية بشكل طفيف من 84.186 مليون أوقية موريتانية في كانون الأول 2020 إلى 89.322 مليون أوقية في كانون الأول 2021.

الرسم 0-2 - الإلتزامات المحلية - موريتانيا

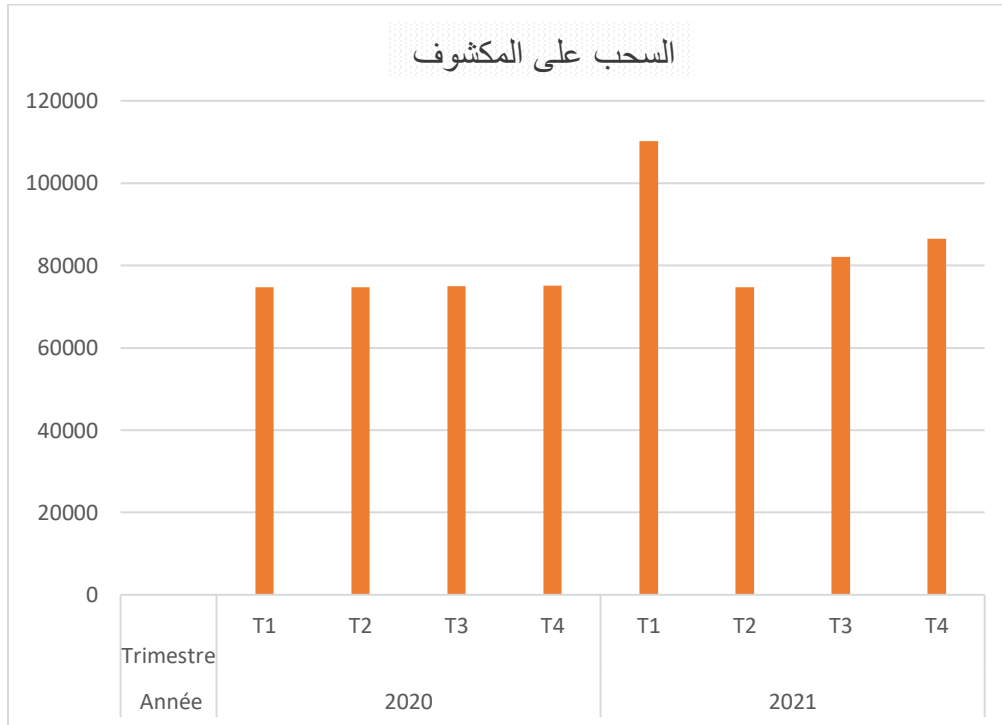




المصدر: البنك المركزي الموريتاني

● السحب على المكشوف

الرسم 0-3 - السحب على المكشوف - موريتانيا

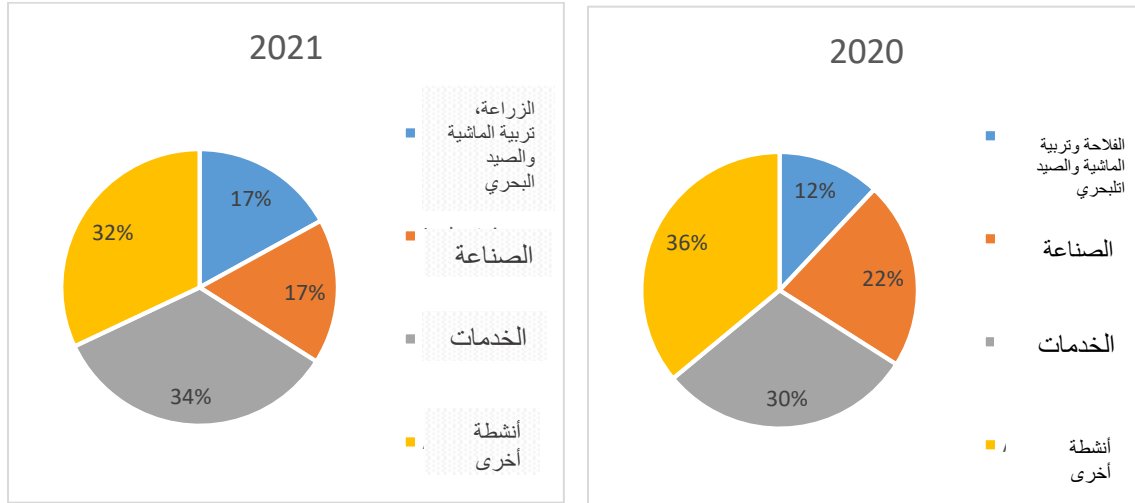


المصدر: البنك المركزي الموريتاني

بلغ السحب على المكشوف، بنهاية السنة المالية 2021، 86،560 مليون أوقية موريتانية مقابل 75،146 مليون أوقية في العام السابق، أي بانخفاض قدره 15٪.

ويعتبر قطاع الخدمات أكثر المستفيدين من القروض المصرفية. وقد لعب القطاع المصرفي الموريتاني دورًا رئيسيًا في دعم الأسر المتضررة من الأزمة الصحية.

الرسم 0-4 – السحب على المكشوف حسب قطاع النشاط - موريتانيا



المصدر: المؤلفون اعتمادا على البنك المركزي الموريتاني

● إجمالي الودائع

ارتفع إجمالي الودائع المصرفية إلى 92،497 مليون أوقية موريتانية في كانون الأول 2021 مقارنة بمبلغ 73،304 مليون أوقية في العام السابق. وبحسب البيانات التي نشرها البنك المركزي الموريتاني، فإن هذا التطور ينعكس في تسارع معدل الزيادة في الودائع تحت الطلب التي بلغت 74.185 مليون أوقية موريتانية.

الجدول 0-7 - إجمالي الودائع - موريتانيا

السنة	2021	2020
إجمالي الودائع (بملايين الأوقيات الموريتانية)	92497	73304
الودائع لأجل (بملايين الأوقيات الموريتانية)	18.312	16108
الودائع تحت الطلب (بملايين الأوقيات الموريتانية)	74185	57196

المصدر: المؤلفون اعتمادا على البنك المركزي الموريتاني

5.3. تونس

ارتفع انتمان القطاع المصرفي للاقتصاد التونسي بنسبة 4.6% في عام 2021، مما يدل على تباطؤ معتدل بنسبة 6.4% مقارنة بالعام السابق. ونما صافي الدخل التشغيلي للمصارف بوتيرة ثابتة. ومن ناحية أخرى، ارتفعت قاعدة الودائع ومحافظ القروض بنسبة 8.4% و 4.6% على التوالي.

تميز القطاع المصرفي التونسي بعدم أداء مرتفع نسبيًا، حيث بلغت النسبة الإجمالية للتمويل غير العامل 13.6% ونسبة التغطية 55.5% في نهاية عام 2020. في الوقت نفسه، ومع الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي التونسي، انخفضت نسبة التمويل للودائع في القطاع إلى 11.7% في نهاية عام 2020، مقابل 13.5% في نهاية عام 2017. وقد أظهرت مؤشرات الرسملة احتياطات متواضعة أعلى من الحد الأدنى التنظيمي البالغ 12.9% من رأس المال و 10.1% من المستوى الأول. وانخفض العائد على متوسط الأصول إلى 0.8% من 1.2% في عام 2020، ويرجع ذلك أساسًا إلى ارتفاع رسوم المخصصات.

وكجزء من الخطة الاستراتيجية للبنك المركزي لمدة ثلاث سنوات، تم تنفيذ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 من قبل المصارف اعتبارًا من نهاية عام 2021. ومن المحتمل أن يؤدي التنفيذ إلى زيادة رسوم المخصصات بسبب المخصصات المحتملة التي يسببها المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9. في الوقت نفسه، أصدر البنك المركزي التونسي تعميمًا في بداية عام 2021 لمراجعة منهجية حساب المخصصات الجماعية (المخصصات العامة) بعد أداء اختبارات الإجهاد التي أجراها البنك المركزي التونسي بين مايو وأيلول 2020 فيما يتعلق بمرور القطاع المصرفي في مواجهة أزمة كوفيد-19. أشارت نتائج اختبارات الإجهاد إلى أن معدلات الهجرة التاريخية التي لوحظت خلال الدورة الاقتصادية 2014-2019 لم تعد تشكل مرجعًا لحساب المخصصات العامة لعام 2020 نظرًا لحجم صدمة كوفيد-19.

وبالتالي، أدى التعميم الجديد إلى مخصصات عامة أعلى بكثير للمصارف لضمان التغطية الكافية للمخاطر الكامنة اعتبارًا من عام 2020.

فيما يتعلق بحوكمة المصارف، ركز التعميم الجديد الصادر في أغسطس 2021 بشكل أساسي على حماية المودعين والدائنين والمساهمين ومصالح الموظفين، وضمان إدارة سليمة وحكيمة وشفافة للمصارف والمؤسسات، على أساس ثقافة المخاطرة والامتثال. وأخيرًا ضمان شروط النزاهة والولاء لأعضاء هيئة الإدارة ومديري وموظفي المؤسسات المالية.

1.5.3.. وضع القطاع المصرفي

● مؤشرات النشاط وربحية المصارف المقيمة

الجدول 8 - مؤشرات النشاط وربحية المصارف التونسية

السنوات	2018	2019	2020
الناتج القومي الإجمالي	4870	5517	5614
العائد على الأصول	1,10%	1,20%	0,80%
العائد على حقوق الملكية	12,80%	12%	8,70%
نسبة الملاءة	11,70%	13,00%	12,90%
نسبة المستوى I	9%	10,60%	10,10%

المصدر: المؤلفون اعتمادا على البنك المركزي التونسي

حقق القطاع المصرفي صافي دخل مصرفي قدره 5614 مليون دينار، أي بزيادة طفيفة بلغت 1.76٪. انخفضت مؤشرات الربحية بشكل طفيف في عام 2020، لكنها ظلت عند مستويات مرضية بشكل عام، أي بعائد على الأصول بنسبة 8.0٪ وعائد على حقوق الملكية بنسبة 8.7٪. ظلت نسبة الملاءة المالية مستقرة نسبيا. ووصلت إلى مستوى 12.9٪ عام 2020، مقابل 13٪ عام 2019. وتطبيق المصارف التونسية أحكام تعميم البنك المركزي التونسي رقم 06-2018 والتي تتطلب حدا أدنى تنظيميا بنسبة 10٪. انخفضت نسبة المستوى الأول للمصارف التونسية بشكل طفيف بنسبة 0.5٪ في 2020 لتصل إلى معدل 10.1٪ (مقابل 10.6٪ في 2019). وعلى الرغم من هذا الانخفاض، فقد تمكنت غالبية المصارف التونسية من احترام الحد الأدنى التنظيمي البالغ 7٪.

● تفصيل القروض القائمة حسب القطاع

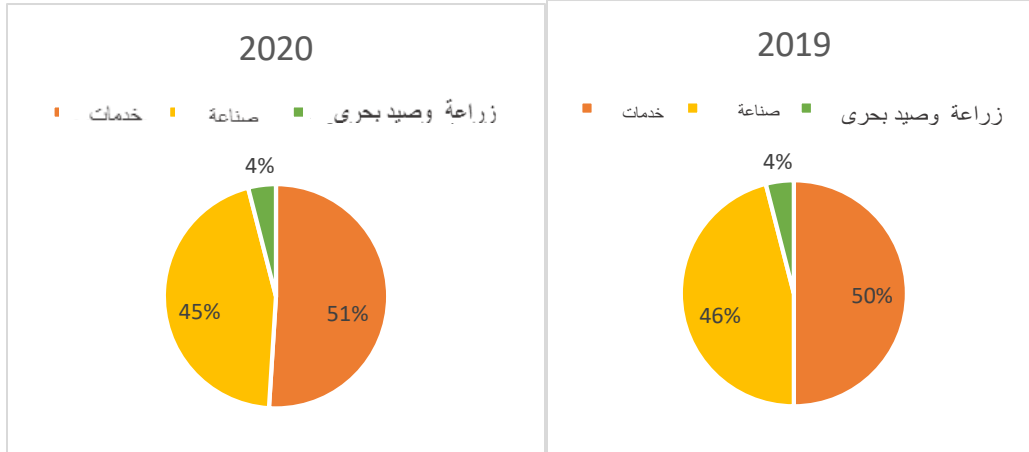
الجدول 9.0 - تفصيل القروض القائمة حسب القطاع - تونس

التحديد	2018	2019	2020
الزراعة والصيد البحري	2730	2896	3089
الصناعة	29828	30637	31345
الخدمات	31238	32877	35123
قروض للشركات والمهنيين	63796	66410	69557

المصدر: المؤلفون اعتمادا على البنك المركزي التونسي

وصل الرصيد الإجمالي للقروض القائمة بنهاية السنة المالية 2020 إلى مبلغ 69.557 مليون دينار مقابل 66.410 مليون دينار العام الماضي، بزيادة قدرها 4.7٪.

الرسم 5.0 - توزيع القروض القائمة حسب القطاع بالنسب المئوية - تونس



المصدر: المؤلفون اعتمادا على البنك المركزي التونسي

كان قطاعا الخدمات والصناعة الأكثر استفادة من القروض المهنية، يليهما قطاع الزراعة والصيد البحري.

• نسبة القروض/ الودائع

الجدول 10.0 - نسبة القروض/ الودائع - تونس

السنوات	2017	2018	2019	2020
النسبة المئوية للقروض/ الودائع	135	130	122	117

المصدر: المؤلفون اعتمادا على البنك المركزي التونسي

انخفضت نسبة تغطية القروض بواسطة الودائع في المصارف التونسية بنسبة 4٪ مقارنة بعام 2019 لتصل إلى 117٪ في عام 2020. على الرغم من هذا التراجع، فقد تحكمت المصارف التونسية بشكل جيد في مجال القروض/ الودائع. وقد بلغت النسبة أكثر من 110٪. وهي نسبة تستجيب للمستوى الذي يتوافق مع الأحكام التنظيمية.

القسم 2

دراسات وتحليلات



من الاستثمار إلى تأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى قياس تأثير المصارف المغاربية



الواقع والآفاق

بواجه العالم اليوم عددًا لا يحصى من التحديات. فنحن غير قادرين على تحقيق مستوى معيشة لائق للجميع ونسلط ضغوطًا هائلة على موارد كوكبنا، مما يتسبب في أزمات مثل فقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ.

بينما تؤثر جميع المؤسسات على العالم، بدءًا من كيفية تعاملها مع موظفيها إلى كيفية خدمتها لعملائها، فإن تأثير المصارف يمتد لما وراء أسوارها. وبصفتها عوامل تمكين لرأس المال المالي في جميع القطاعات، فإنه يمكنها توجيه الأموال إلى المؤسسات التي تفيد المجتمع وتؤثر على الآخرين لتغيير وإنشاء نماذج أعمال أكثر استدامة.

تسهل نماذج الأعمال المستدامة النجاحات المستقبلية. فإذا كان لدى المؤسسة فهم واضح لتأثيرها على جميع أصحاب المصلحة، فإنه يمكنها أن تجد لنفسها موضعًا بشكل استراتيجي للانتقال إلى اقتصاد أكثر استدامة. ويمكن للمصارف أن تستفيد من هذا الأمر إذا قامت بمراعاته عند اتخاذ قرارات التمويل؛ وهناك أدلة متزايدة على أن قياس التأثير يترجم إلى عوائد مالية.

من ناحية أخرى، فإن عدم القياس الدقيق والإبلاغ عن التأثير يشكل مخاطر للمصارف. ويمكن أن يكون التناول الصحفي السيء لبعض القضايا البيئية والاجتماعية مضرًا بسمعة المصرف ومصادقته. وتتجسد التأثيرات الاجتماعية والبيئية بشكل متزايد في الميزانيات العمومية، مما يؤدي إلى عواقب وخيمة تتراوح من التبعية لإمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية إلى التأثير باللوائح التنظيمية الجديدة. إن قياس الأثر والإبلاغ عنه هي طرق للحفاظ على المصارف في مواجهة التحديات البيئية والاجتماعية.

لذلك سيكون لزامًا على مصارفنا ألا تقف عند مجرد وعيها بنفوذها وتأثيرها الحاليين، ولكن من المهم أيضًا أن تبدأ بصورة متزايدة في استغلال نقاط قوتها لوضع التغييرات الإيجابية موضع تنفيذ.

1.1 ما هو قياس الأثر؟

يتعامل قياس الأثر وتقييمه بشكل منهجي مع كيفية تأثير أصحاب المصلحة الفعلي بالأنشطة (مستوى التأثير). يحاول قياس الأثر فهم مدى تأثير أصحاب المصلحة بالسياسات والأنشطة التنظيمية.

يهدف قياس الأثر وتقييمه في المقام الأول إلى تقدير تأثير مؤسسة ما على أصحاب المصلحة، مثل الموظفين والمجتمع ككل. وتركز العديد من تقييمات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بشكل أساسي على تقييم المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المحتملة للشركة ومساهمتها. على هذا الأساس، قد تتجاهل تصنيفات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات التدابير التي تؤثر بشكل كبير على أصحاب المصلحة ولكنها لا تشكل خطرًا كبيرًا على الشركة.

يمكن تعريف الأثر على أنه الفرق الذي يحدثه الفرد أو الكيان في العالم من خلال التأثير على الأشياء ذات القيمة في المجتمع. وهناك ثلاثة عناصر رئيسية في هذا التعريف:

1- يتعلق الأثر بتأثيرات أفعال فرد أو مؤسسة وليس نواياها. هذا يعني أن الأثر يتعلق بقياس النتائج، بدلاً من المدخلات أو المخرجات، من خلال معالجة كيفية تأثير الناس أو الكوكب.

2- يتمثل الأثر في وجود تأثيرات على الأشياء المهمة. من منظور الأثر، لا يكون التأثير ذا صلة إلا إذا كان مؤثراً على شيء ذي قيمة، مثل الصحة، أو الحد من المعاناة، أو الحرية، إما بشكل مباشر أو غير مباشر. وهذا يعني أيضاً أن الأثر له بالضرورة مكون شخصي، حيث قد يقوم أعضاء المجتمع بتقييم هذه الأشياء بشكل مختلف. ويمكن توضيح الدرجة التي يتم بها تقييم هذه الأشياء من خلال التقييم.

3- يتمثل الأثر في النهاية في تقييم اختلاف ما. هذا يعني أن السؤال عما كان سيحدث إذا لم يتم تنفيذ نشاط ما (أو إذا لم تكن المؤسسة نشطة) يصبح مسألة مركزية. وتعكس الآثار الاختلاف في النتائج بين السيناريو الفعلي (مع المؤسسة) والسيناريو المرجعي.

يمكن تقييم الأثر بأثر رجعي ومستقبلي؛ ويمكن أن يكون إيجابياً أو سلبياً، مقصوداً أو غير مقصود، مباشراً أو غير مباشر (من وجهة نظر المؤسسة المعنية) ويمكن أن يكون مطلقاً أو هامشياً.

يشير الأثر الإيجابي إلى التغيير الإيجابي في رصيد رأسمالي، أو التغيير الإيجابي في رفاة أصحاب المصلحة أو منع انتهاك أحد الحقوق (مقارنة بالسيناريو الأساسي). ومع ذلك، يشير الأثر السلبي إلى تغيير سلبي في رصيد رأسمالي، أو تغيير سلبي في رفاة أصحاب المصلحة، أو انتهاك أحد الحقوق.

إن الأثر المقصود هو التأثير الذي تحدثه المؤسسة عن عمد من خلال أنشطتها. ومع ذلك، فإن الأثر غير المقصود هو التأثير الذي لا تقوم به المؤسسة عن عمد من خلال أنشطتها، ولكنه يحدث كأثر جانبي للأنشطة. ويمكن تقييم الأثر غير المقصود باستخدام مسارات التأثير.

الأثر المباشر للمؤسسة هو التأثير الناجم مباشرة عن عمليات المؤسسة نفسها. في المقابل، يحدث الأثر غير المباشر للمؤسسة خارج المؤسسة، حيث تمارس أنشطة هذه المؤسسة تأثيراً على المسار أو النظام الذي يؤثر على حدوث الأثر أو حجمه. ويمكن توليد الأثر غير المباشر داخل سلسلة القيمة (الأثر على سلسلة القيمة) أو داخل النظام (الأثر على النظام).

يمكن أن يكون الأثر المباشر وغير المباشر مسؤوليات جهات فاعلة مختلفة ضمن سلسلة القيمة الخاصة بالمؤسسة. لذلك، يجب في هذا الموضوع تطبيق عامل يحدد الأثر وفقاً للمؤسسة ولكل جهة فاعلة في سلسلة القيمة، تبعاً لمسؤوليتها.

تقدم مبادرات مختلفة إرشادات حول تحديد وقياس الأثر على القطاع المالي. ومن أجل الحصول على صورة متماسكة لأثار قروضها وتمويلها واستثماراتها، تحتاج المصارف إلى مشورة محددة عبر سلسلة القيمة الخاصة بها. ولإحاطة بالمدى الكامل لتأثير المصرف، هناك أربعة عناصر أساسية، وهي التحديد الكمي والتقييم والإسناد والتجميع. ويأتي وصف العناصر الأربعة بإيجاز فيما يلي:

1. القياس الكمي: عملية قياس نتائج الأنشطة بالوحدات الكمية. يمكن قياس العديد من الآثار بسهولة، من قبيل، كمية ثاني أكسيد الكربون المنبعثة. لكن بعض الآثار الأخرى لا يمكن تحديدها بسهولة وتتطلب المزيد من العمل، ومن ذلك على سبيل المثال، رفاة التوظيف. فمن خلال قياس النتائج، يمكن إجراء القياس والمتابعة والإدارة والإبلاغ عن أنواع مختلفة من الآثار بطريقة واضحة ومتسقة.

2. التقييم: بعد القياس الكمي، تتم ترجمة الآثار إلى قيم. ويؤدي هذا الأمر إلى وضع أنواع مختلفة من الآثار في نفس السياق. بهذه الطريقة يمكن مقارنتها بسهولة وإبلاغ عملية صنع القرار. ومن خلال مقارنة البدائل، يمكن تقييم الآثار من حيث إيجابيتها وسلبيتها. ويمكن أن توفر التقييمات أدلة حول ما إذا كانت المكاسب تفوق الخسائر.

3. الإسناد: تخلق المصارف آثارها، إلى حد كبير، بشكل غير مباشر، من خلال تسهيل أنشطة العملاء، من خلال الإقراض مثلا. يتم إنشاء نسب أخرى من الآثار من خلال العمليات المباشرة، مثل أجور الموظفين. ولا تزال المصارف مسؤولة جزئياً عن أثرها غير المباشر. إن تحديد درجة مسؤولية المصرف وتحويل جزء من الأثر من العميل إلى المصرف يسمى الإسناد. ويتعلق الأمر هنا بخطوة مهمة لتجنب الحساب المزدوج للآثار في سلسلة القيمة.

4. التجميع: الخطوة الأخيرة في قياس الأثر هي التجميع. يجب توخي الحذر لتجنب فقدان المعلومات أثناء العملية، ويجب وضع معايير لأنواع التأثيرات التي يمكن تجميعها. فعلى سبيل المثال، إذا تم الجمع بين عوامل معينة، مثل عمالة الأطفال وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، فلن يتم عكسها بدقة. ويسهل التجميع إمكانية مقارنة المعلومات المتعلقة بالآثار واتخاذ القرارات بشأنها، أي على المؤسسة بأكملها بدلاً من ممارساتها الفردية.

نحن ندرك أن هناك العديد من المبادرات الأخرى لقياس الأثر في هذا المجال. وهدفنا هو استكمال المبادرات الموجودة بنصائح وأدوات ملموسة تتكيف مع القطاع المالي. ونحن نتطلع دائماً إلى استكمال مبادرات قياس الأثر الأخرى. ويقترح القسم التالي طريقة قياس الأثر على أساس أبعاد التنمية المستدامة وكذلك على رضا مختلف أصحاب المصلحة.

2.I مثال مؤشر الأداء المستدام

1.2.I قياس الأثر على أساس رضا أصحاب المصلحة

من الجوانب الرئيسية لتحسين استدامة مصرف ما هو مراعاة مصالح جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين وحمايتهم. حتى لو كانت هذه المصالح متضاربة، فمن الضروري التوصل إلى حل وسط معقول. ولتقييم درجة استدامة مصرف معين، يجب علينا أولاً تحديد أصحاب المصلحة المناسبين عن كثب. وكما ذكرنا، يعود مفهوم أصحاب المصلحة إلى التعريف الذي قدمه فريمان (1984). وفي الواقع، يتم تعريف أصحاب المصلحة في شركة معينة على أنهم "أي مجموعة أو فرد يمكن أن يؤثر أو يتأثر بتحقيق أهداف الشركة".

استناداً إلى مفهوم المصرف المستدام، نقترح أصحاب المصلحة الستة التاليين: المنظمون والمساهمون والعملاء والمدراء والموظفون والمجتمع المدني (الرباعي وآخرون، 2015؛ بن عبد الله وآخرون، 2018). ويمكننا أن نلاحظ أن اختيارنا يقدم رؤية شاملة نسبياً للأداء المصرفي تأخذ في الاعتبار آراء كل من المطلعين (المساهمون والمدراء والموظفون) والخارجين عن الشركة (المنظمون والعملاء والمجتمع المدني).

أ. العملاء



أصبح ولاء العملاء هدفًا استراتيجيًا للمصارف المختلفة. ويرتبط بقاء المصرف عمومًا برضا العملاء، حيث يجد موارد الرئيسية في العمليات التي يقوم بها هؤلاء. لهذا السبب، يتم وضع العميل ورضاه في صميم اهتمامات المؤسسات المصرفية.

ب. المساهمون

المساهم هو أحد الفاعلين الرئيسيين في المصرف. وعلى عكس المصارف التقليدية، يسعى المساهم إلى تحقيق مستوى ربح معقول وليس مفرطًا، مع تقليل التكاليف.

ج. المدراء

يؤثر سلوك المدراء بشكل مباشر على نتائج المصرف لأنهم مسؤولون بشكل أساسي عن مردوبيته. إنهم يسعون دائمًا إلى تلبية احتياجات مختلف أصحاب المصلحة. لذا فإن إرضاء هؤلاء يعتبر ضمانًا لمستقبل المصرف.

د. الموظفون

يعتبر الموظفون أيضًا من أصحاب المصلحة الرئيسيين في المصرف. فهم من بين الجهات الفاعلة الرئيسية التي تساهم في الأداء المستدام. لهذا السبب يجب أخذ آرائهم بعين الاعتبار. ويجب أن يعزز المصرف المستدام ولاء هؤلاء الموظفين من خلال ضمان بيئة عمل محفزة ومستقرة؛ ويجب أيضًا أن تعزز سياسة المكافآت العادلة، والتدريب الداخلي الذي يسمح بالتقدم الوظيفي بشكل أسرع، وغير ذلك من الحوافز.

هـ. المنظّمون

الهدف الرئيسي للمنظمين هو الإشراف على المؤسسات المصرفية، وضمان سلامة واستقرار النظام المالي وحماية مصالح المودعين. لتحقيق هذه الأهداف، فرضت سلطات الإشراف معايير احترازية من أجل تقليل المخاطر المختلفة. ويجب أن تكون المصارف المستدامة جديرة بالثقة وأكثر أمانًا وموثوقية ولديها إدارة جيدة للمخاطر. ولتحقيق هذه الأهداف، يفرض المنظّمون معايير احترازية معينة.

و. المجتمع المدني

المجتمع المدني هو فاعل رئيسي في التنمية المستدامة للمصرف. من أجل إرضاء الفاعلين الاجتماعيين، يجب أن يشارك المصرف في التنمية المستدامة. ويمكن تصنيف تصرفات المصارف فيما يتعلق بالتنمية المستدامة إلى ثلاث مجموعات، وهي المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية البيئية والحوكمة.

تلعب المصارف، باعتبارها وسيطًا بين المستثمرين والباحثين عن رأس المال، دورًا مركزيًا بسبب قدرتها على توجيه الاستثمارات. ونظرًا للخصائص المميزة للمؤسسات المالية، تنشأ جوانب الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بشكل أساسي من أنشطة الإقراض للمصارف وأنشطتها في سوق رأس المال.

2.2.I قياس الأثر على أساس معايير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

أ. المسؤولية البيئية

نظرًا لأن الأنشطة التجارية للمصارف غالبًا ما تتميز بعمليات الإقراض، فإن المصارف معرضة بشكل غير مباشر للمخاطر والفرص البيئية. من ناحية أخرى، يمكن للمصارف التحكم في الاستثمارات من خلال أنشطة الإقراض، وبالتالي يكون لها تأثير كبير على البيئة وكذلك على المجتمع. من خلال العامل البيئي للمصارف، نأخذ في الاعتبار الأنشطة التمويلية والتروجية التي لها أو يمكن أن يكون لها تأثير على الاستدامة البيئية، وتعرض المصرف للمخاطر البيئية وكفاءة الموارد.

ب. المسؤولية الاجتماعية

بالنظر إلى دور المصارف كجهات فاعلة اقتصادية وأرباب عمل، فإنها تواجه مخاطر وفرصًا اجتماعية. ومن خلال العامل الاجتماعي للمصارف، يمكننا أن نفهم ونأخذ في الاعتبار المكونات الداخلية من ناحية (رأس المال البشري، إلخ) والمكونات الخارجية من ناحية أخرى (المسؤولية الاجتماعية للمصرف تجاه الأطراف الثالثة، إلخ).

ج. الحوكمة

تحدد الحوكمة الأنشطة التجارية للمصرف، والتي ترتبط بدورها بفرص ومخاطر معينة. من خلال عامل الحوكمة للمصارف، نفهم ونأخذ في الاعتبار حوكمة المصارف وسلوكها، والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الأداء وبالتالي على الاستدامة الاقتصادية للمصرف. بالإضافة إلى ذلك، فإننا نعتبر شفافية المصرف وتنوعه وتكافؤ الفرص والانفتاح فيما يتعلق بأنشطته التجارية جزءًا من عامل الحوكمة، والذي يعد في نهاية المطاف الأساس للأطراف الثالثة لفهم السلوك التجاري للمصرف.

3.2.I المنهجية

الهدف هو قياس الأداء المستدام للمصارف المغربية. سنقوم في هذا الجزء بتقييم درجة استدامة مصرف مغربي كبير بناءً على مراعاة مصالح ستة من أصحاب المصلحة: العملاء والموظفون والمنظمون والمدراء والمساهمون والمجتمع المدني (الرباعي وآخرون، 2015؛ بن عبد الله وآخرون، 2018). يقدم هذا الاختيار رؤية أوسع ومتعددة المعايير لتقييم الأداء المستدام. إنها إذن مسألة اقتراح نموذج يجعل من الممكن تحديد الأداء المستدام للمصرف وفقاً لأداء كل صاحب مصلحة.

نظرية المنفعة متعددة السمات لكيي ورثيفة (1976) هي النظرية المرجعية للتقييم متعدد المعايير. لهذا السبب سوف نستخدمها لتحديد مؤشر الاستدامة. تجعل نظرية المنفعة متعددة السمات من الممكن نمذجة تفضيلات صانع القرار من خلال وظيفة المنفعة متعددة المعايير مع مراعاة الترابط بين السمات المختلفة. يتم إنشاء هذه الوظيفة من قبل الباحث باستخدام مقابلة مع الخبير يتم خلالها ترتيب تفضيلاته. يمكننا أن نلاحظ أن اختيارنا يقدم رؤية شاملة نسبياً للأداء المصرفي تأخذ في الاعتبار آراء كل من المطلعين (المساهمون والمدراء والموظفون) و الخارجين عن الشركة (المنظمون والعملاء والمجتمع المدني).

بشكل عام، لتغطية معظم جوانب تقييم الأداء، من المهم اختيار أكبر عدد ممكن من المتغيرات لكل صاحب مصلحة. وفي الواقع، يعد تحديد المعايير التي سيتم استخدامها مهمة معقدة للغاية. يعتمد نهجنا على آراء خبراء النظام المصرفي وكذلك الأدبيات ذات الصلة. لذلك، لكل صاحب مصلحة محدد، نقدم قائمة بالمعايير، والتي يستخدم بعضها عادة لقياس أداء المصرف.

أ. نظرية المنفعة متعددة السمات

تعدّ نظرية المنفعة متعددة السمات إحدى أشهر منهجيات اتخاذ القرار متعددة المعايير (فيشبيرن، 1970؛ كيني ورثيفة، 1976). وتعتبر هذه النظرية وسيلة فعالة لصنع القرار. فهي تتيح لصانعي القرار التعبير عن تفضيلاتهم على مجموعة من البدائل. وهي تدمج بشكل منهجي عدة معايير، متناقضة في بعض الأحيان، في التقييم. كما أنها تدمج التفضيلات والشكوك حول جميع المعايير عن طريق وظيفة المنفعة متعددة المعايير. يتم التعبير عن أهمية المعايير من خلال ثوابت المقياس. وبالتالي، إذا كانت جميع المعايير في أفضل مستوى لها، فإن المنفعة الإجمالية تصل إلى القيمة 1. من ناحية أخرى، عندما تكون جميع السمات في أسوأ مستوياتها، فإن المنفعة الإجمالية سيكون لها قيمة صفرية.

ب. تحديد مؤشر الأداء المستدام

يتم قياس درجة استدامة المصرف المدروس من خلال مؤشر الأداء المستدام الذي يعتمد على نموذج متعدد المعايير. يأخذ هذا المؤشر في الاعتبار، من ناحية، مختلف المعايير المالية وغير المالية، ومن ناحية أخرى، آراء مختلف أصحاب المصلحة. ولذلك فإن مؤشر الأداء المستدام 'مؤشر تركيبي يأخذ في الاعتبار في الوقت نفسه أداء جميع أصحاب المصلحة. وهو يأخذ في الاعتبار الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية



للاستدامة. إنه يعتبر عن درجة تُستخدم لقياس استدامة المصارف. ويحدد نقاط الضعف والقوة في المصرف تجاه المساهمين فيه. ويدعو المصارف إلى النظر في الإجراءات اللازمة التي تهدف إلى تحسين رضا المساهمين فيها". (بن عبد الله وآخرون، 2018). ولتحديد مؤشر الأداء المستدام، مررنا بأربع خطوات رئيسية.

الخطوة 1: اختيار السمات والسمات الفرعية

لجعل تقييم الأداء المستدام أكثر قابلية للإدارة، طلبنا من خبيرنا اختيار المعايير المالية وغير المالية. اختار الخبير المعايير الأكثر صلة. من ناحية أخرى، نجد أنفسنا مضطرين لإلغاء معايير معينة على الرغم من أهميتها، وذلك بسبب عدم توفر البيانات. ولأسباب عملية لم تتمكن من استشارة جميع الخبراء التابعين لمختلف أصحاب المصلحة في المصارف. لقد قابلنا خبيرًا واحدًا فقط خلال المقابلات المنظمة لهذا الغرض. وقد لعب دور مختلف أصحاب المصلحة. وقد طلبنا منه التصرف والتفكير فيما يتعلق بمصالح كل صاحب مصلحة.

الخطوة 2: تحديد الوظائف ذات المنفعة الجزئية

بعد اختيار المعايير، يتعلق الأمر بتحديد الوظائف ذات المنفعة الجزئية. لهذا السبب، فإن الأمر يتعلق بتحديد أفضل $(Xi, 1)$ وأساء $(Xi, 0)$ القيم لكل معيار. نقوم بتعيين منفعة بقيمة 0 لأسوأ قيمة ومنفعة 1 لأفضل قيمة. بعد ذلك، عن طريق القرعة 50-50، يتعلق الأمر باقتراح سلسلة من الأسئلة على الخبير لتحديد القيم الوسيطة الثلاث الأخرى لوظيفة المنفعة. هذه القيم الثلاث هي بعض القيم المعادلة المعينة $(i, 1/4)$ و $(X_{i,1/2})$ و $(X_{i,3/4})$ مع فائدة 0.5 و 0.25 و 0.75 على التوالي. يجب تقدير كل معيار تم تثبيته ضمن نطاق من القيم الوسيطة. ويتم التقدير في ثلاث خطوات.

في الخطوة الأولى، نطلب من الخبير تحديد القيمة $(X_{i,1/2})$ التي سيكون غير مبال بها بين القرعة المؤكدة L1 بنتيجة معينة $X_{i,1/2}$ ، مع احتمال يساوي 1، والقرعة غير المؤكدة L2، مع احتمال 50-50، المقابلة على التوالي للقيمة الأفضل والقيمة الأسوأ من X_i . نلاحظ أن $U(X_{i,1/2}) = 0.5$. بعد ذلك، نجري تقييمًا مشابهًا لـ $X_{i,1/4}$ حيث يختار الخبير بين القرعة المؤكدة L3، باحتمال يساوي 1، بنتيجة مؤكدة $X_{i,1/4}$ والقرعة غير المؤكدة L4، باحتمال 50-50، المقابلة للقيمة على التوالي $X_{i,1/2}$ والقيمة الخاطئة $X_{i,0}$. نلاحظ أن $U(X_{i,1/4}) = 0.25$. مرة أخرى، نطلب من الخبير تحديد مستوى $X_{i,3/4}$ الذي سيكون غير مبال به بين قرعة L5 بنتيجة مؤكدة $X_{i,3/4}$ ، مع احتمال يساوي 1، وقرعة غير مؤكدة L6، مع احتمال 50-50، المقابلة على التوالي لأفضل قيمة $X_{i,1}$ وللقيمة $X_{i,1/2}$. والملاحظ أن $U(X_{i,3/4}) = 0,75$. أخيرًا، نحدد النقاط الخمس التالية $(0, X_0)$ ، $(0.25, X_{1/4})$ ، $(0.5, X_{1/2})$ ، $(0.75, X_{3/4})$ و $(1, X_1)$. هذه النقاط تعكس موقف الخبير تجاه المخاطر. ونقوم بتطبيق نفس المنهجية على جميع المعايير.

لتقدير الوظائف ذات المنفعة الجزئية، استخدمنا أشكالًا بسيطة للوظائف ذات المنفعة أحادية السمة (كيم وسونغ، 2009):

$$U_j(x) = a - be^{-cx}$$

$$(1) \quad U_j(x) = a + be^{cx}$$

$$U_j(x) = a + b(cx)$$

تمثل المعادلة (1) أشكال وظائف المنفعة للسماة الفرعية المقابلة لأنواع الثلاثة من سلوك الخبير: متجنب للمخاطرة، أو محب للمخاطرة، أو محايد أمام المخاطرة.

الخطوة 3: تحديد ثابت المقياس ووظائف المنفعة متعددة السماة

بعد تحديد الوظائف ذات المنفعة الجزئية، يمكننا بالتالي تقييم الوظائف ذات المنفعة متعددة السماة للمعايير المختلفة. وتكتب هذه الأخيرة على النحو التالي:

$$U(X) = \sum_{i=1}^n K_i U_i(X_i) + k \sum_{\substack{i=1 \\ j>i}}^n K_i K_j U_i(X_i) U_j(X_j) + k^2 \sum_{\substack{i=1 \\ j>i \\ l>j}}^n K_i K_j K_l U_i(X_i) U_j(X_j) U_l(X_l) + \dots + k^{n-1} k_1 k_2 \dots k_n U_1(X_1) U_2(X_2) \dots U_n(X_n) \quad (2)$$

بافتراض الاستقلال المتبادل، يمكن كتابة وظائف المنفعة متعددة السماة المضاعفة لكيي ورثيفة (1976) على النحو التالي:

$$U(X) = \left(\frac{1}{K} \prod_{i=1}^n [K k_i U_i(x_i) + 1] - 1 \right) \quad (3)$$

مع

$U(X)$: المنفعة العامة للسمة x

k_i : ثوابت مقياس k للسمة i

K : ثابت المقياس الشامل

$U_i(x_i)$: وظيفة المنفعة الجزئية للسمة x_i ($i = 1, \dots, n$)

لكل معيار، نقوم بتقييم ثوابت المقياس (k_i) المقابلة باستخدام طريقة القرعة المكافئة لكيي ورثيفة. ونطلب من الخبير المقارنة بين قرعتين جديتين $L1$ و $L2$. في هذه الحالة، سيختار الخبير دائماً الخيار الذي يزيد من منفعة.

تتيح القرعة الأولى ($L1$) الحصول بشكل يقيني على أفضل مستوى للمعيار المدروس X_i وأسوأ مستويات المعايير المتبقية. أما القرعة الثانية ($L2$) فتجعل من الممكن الحصول، مع عدم اليقين، على جميع المعايير في أفضل مستوياتها مع الاحتمال p ، وفي أسوأ مستوياتها مع الاحتمال $1 - p$. ويتعلق الأمر بتغيير الاحتمالية p تدريجياً حتى التكافؤ، أي حتى يصبح الخبير غير مبال بين القرعتين. هذه القيمة p_{eq} تساوي ثابت المقياس k_i الذي يمثل أهمية وزن المعايير. بمجرد تحديد ثوابت المقياس (k_i) من المعايير المختلفة، يمكننا استنتاج عامل المقياس الإجمالي K من خلال حل معادلة القيد ذات المجهول الواحد K (كيني ورثيفة، 1993):

$$K + 1 = \prod_{i=1}^n (1 + K k_i) \quad (4)$$

الخطوة 4: بناء مؤشر الأداء المستدام



بعد تحديد أوزان المعايير المختلفة، استنتجنا بالتالي وظائف المنفعة الجزئية لأصحاب المصلحة المختلفين وبالتالي وظيفة المنفعة متعددة السمات. بعد حساب وظائف المنفعة متعددة السمات لكل صاحب مصلحة، يمكننا تجميع مؤشر الأداء المستدام والذي يمكن كتابته على النحو التالي:

$$IPD = f(U_c(X_c), U_e(X_e), U_{sc}(X_{sc}), U_r(X_r), U_m(X_m), U_a(X_a)) \quad (1.5)$$

نظرية المنفعة متعددة المعايير المضاعفة لكيبي ورنيفة (1976) هي نظريتنا المرجعية لإنشاء مؤشر الأداء المستدام:

$$IPD = \frac{((KK_c U_c(X_c) + 1) \times (KK_e U_e(X_e) + 1) \times (KK_{sc} U_{sc}(X_{sc}) + 1) \times (KK_r U_r(X_r) + 1) \times (KK_m U_m(X_m) + 1) \times (KK_a U_a(X_a) + 1) - 1)}{K} \quad (1.6)$$

مع

IPD: مؤشر الأداء المستدام

$K_c, K_e, K_{sc}, K_r, K_m, K_a$: ثوابت مقياس أصحاب المصلحة المختلفين

K : معامل المقياس الشامل

$U_c(X_c), U_e(X_e), U_{sc}(X_{sc}), U_r(X_r), U_m(X_m), U_a(X_a)$: وظائف المنفعة الجزئية لأصحاب المصلحة المختلفين¹.

3.2.I دراسة حالة مصرف مغربي

ندرس الأداء المستدام لمصرف مغربي في عام 2019، بعد حصولنا على البيانات المتاحة عنه. وقد تم جمع البيانات من التقارير السنوية وتقارير المسؤولية الاجتماعية للشركة.

أ. اختيار المعايير

ركزنا فقط على المعايير المتاحة. ومع ذلك، على الرغم من أن العديد من المعايير تبدو مهمة لتقييم الأداء المستدام، إلا أنه لم يتم الاحتفاظ بها بسبب عدم توفر البيانات.

يلخص الجدول أدناه قائمة المعايير المعتمدة من قبل أصحاب المصلحة:

الجدول 1: قائمة المعايير حسب أصحاب المصلحة

أصحاب المصلحة	المعايير	المعايير الفرعية	الوصف
العملاء	الرضا الاقتصادي	الفوائد المستلمة على إجمالي القروض	تمثل مقدار الفائدة التي يجب على المقترض دفعها للمصرف
		الفوائد المدفوعة على إجمالي الودائع	تمثل إجمالي الفائدة التي يدفعها المصرف على مدخراته وودائعه الأخرى.
		الرسوم على الإيرادات	هي نسبة العمولات والرسوم كنسبة مئوية من صافي الإيرادات.
الموظفون	الاستقرار الوظيفي والتدريب	صافي إحداث فرص العمل	نمو العمالة خلال العام الماضي
		دوران الموظفين	يشمل الموظفين الذين تركوا الشركة لأي سبب (طوعي أو غير طوعي) مثل الاستقالة أو التقاعد أو

¹ c: العملاء؛ e: الموظفون؛ sc: المجتمع المدني؛ r: المنظمين؛ m: المدراء؛ a: المساهمون.

المغادرة / الوفاة الطبيعية أو العجز الطبي أو الفصل أو إعادة الهيكلة أو انتهاء عقد محدد المدة			
إجمالي تكاليف التدريب لجميع الدورات التدريبية المقدمة لجميع الموظفين.	تكاليف التدريب على إجمالي عدد الموظفين		
تشمل جميع أنواع تكاليف التدريب مثل الصحة والسلامة والبيئة والاستجابة للطوارئ والمهارات والتدريب على التطوير الوظيفي			
إجمالي عدد ساعات التدريب التي أتمها جميع الموظفين.	عدد ساعات التدريب على إجمالي عدد الموظفين		
يشمل جميع أنواع التدريب المقدم للموظفين العموميين (مثل الصحة والسلامة والبيئة والاستجابة للطوارئ والمهارات والتدريب على التطوير الوظيفي)			
متوسط النسبة المئوية الإجمالية للحضور في اجتماعات مجلس الإدارة على النحو المذكور من الشركة	متوسط الحضور في اجتماعات مجلس الإدارة	سير عمل مجلس الإدارة	المساهمون
يعقد أعضاء مجلس الإدارة بشكل عام اجتماعات منتظمة خلال العام، ويوافق متوسط اجتماعات مجلس الإدارة متوسط الحضور مع تفاصيل الأعضاء الحاضرين مقابل إجمالي عدد اجتماعات مجلس الإدارة المنعقدة			
النسبة المئوية لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين كما ذكرت من قبل الشركة.	أعضاء مجلس الإدارة المستقلون		
عدد اجتماعات مجلس الإدارة خلال العام.	عدد اجتماعات مجلس الإدارة		
نسبة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين.	أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين		
العائد على حقوق الملكية	العائد على حقوق الملكية		
توزيعات الأرباح لكل سهم / عائد السهم * 100	توزيع الأرباح لكل سهم (%)	الربحية	
(ربحية السهم - آخر 12 شهرًا - توزيعات الأرباح لكل سهم - آخر 12 شهرًا) / القيمة الدفترية للسهم للعام السابق * 100	معدل إعادة الاستثمار لكل سهم		
تطور إجمالي الأجور المدفوعة لجميع كبار الموظفين كما ذكرت من قبل الشركة.	أجور كبار الموظفين (التطور السنوي)	الميزة التنافسية	المدراء
العائد على الأصول	العائد على الأصول		
يوضح نسبة الديون التي تستخدمها الشركة لتمويل أصولها	إجمالي الدين إلى إجمالي رأس المال		
يقيس الرافعة المالية للشركة ويتم حسابه بقسمة إجمالي حقوق الملكية على إجمالي الأصول. وكلما ارتفعت نسبة حقوق الملكية / الأصول، قلت ديون الشركة وقلّ تعرّضها للخطر. تعني النسبة المنخفضة لحقوق الملكية/الأصول أن الشركة لديها ديون أكثر وأنها أكثر عرضة للخطر.	رأس المال العادي إلى إجمالي الأصول		
تعاذل في المقام الأول مخصصات الديون المعدومة مقسومة على القروض المتعثرة. قد يعني الانخفاض في النسبة أن المصارف تخصص مبالغ أقل لديونها المعدومة.	تغطية خسائر القروض	مخاطر الإعسار	المنظمون
تستخدم للحكم على سلامة مؤسسة مالية وقدرتها على تحمل الإنكماش الاقتصادي.	نسبة رأس المال من المستوى I		
تقارن الموارد المتينة للمؤسسة (حقوق الملكية ورأس المال المندمج) بالاستخدام الذي تقوم به لمواردها (أصولها).	المعدل على المخاطر		



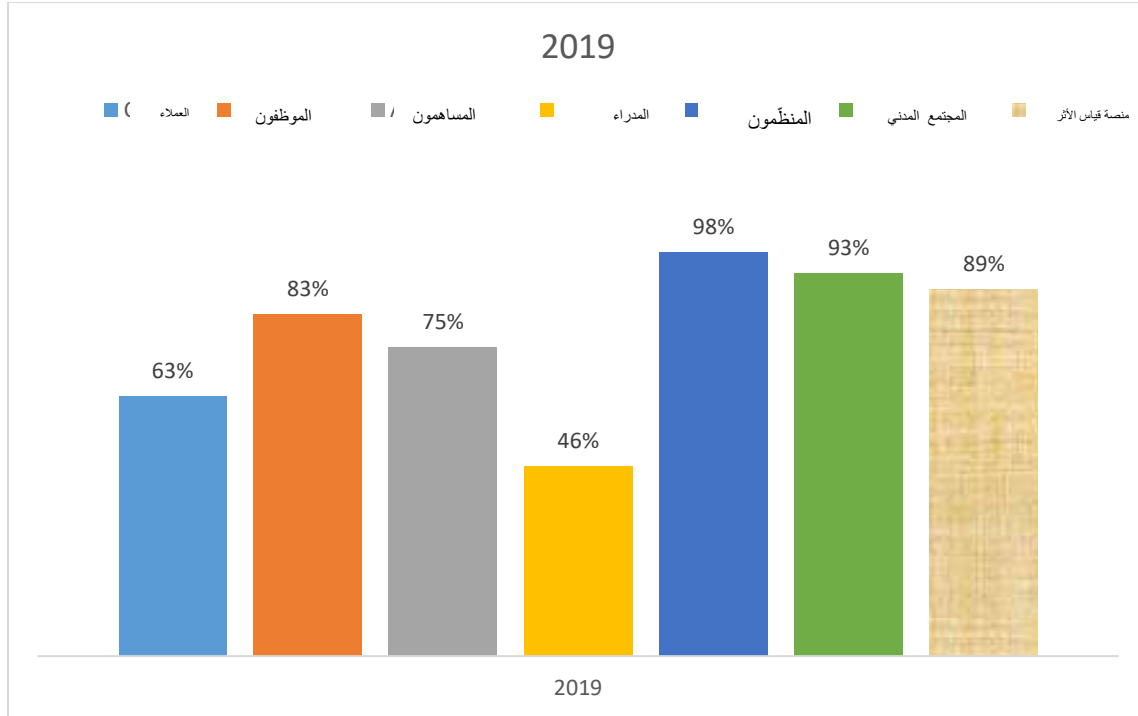
يمثل المبلغ الفعلي الذي خسره المصرف خلال العام بسبب القروض المعدومة من إجمالي القروض.	صافي خسائر القروض على إجمالي القروض	المخاطر الائتمانية	
تمثل مبلغ القروض الذي يتوقع المصرف أن يواجه صعوبة في تحصيله من إجمالي القروض.	القروض المتعثرة من إجمالي القروض		
يمثل الاحتياطي الذي تم تكوينه من قبل المصرف لتغطية خسائر القروض المحتملة.	احتياطي خسائر القروض على إجمالي القروض		
يشير إلى قدرة المصارف على أن تمول بنفسها القروض التي منحتها.	قروض على الودائع	مخاطر السيولة	
النسبة المئوية المستهدفة لخفض الانبعاثات التي حددتها الشركة	النسبة المستهدفة لخفض الانبعاثات	المسؤولية البيئية	المجتمع المدني
إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ومكافئ ثاني أكسيد الكربون بالأطنان مقسوماً على صافي المبيعات أو الإيرادات	إجمالي انبعاثات مكافئ ثاني أكسيد الكربون مقارنة بالإيرادات		
إجمالي استهلاك الطاقة المباشر وغير المباشر بالجيجا جول مقسوماً على صافي المبيعات أو الإيرادات	إجمالي استهلاك الطاقة مقابل الإيرادات		
نسبة الموظفين من إجمالي عدد العاملين بالمصرف	الموظفات	المسؤولية الاجتماعية والحوكمة	
نسبة المديرات من بين جميع مديري المصرف	المديرات		
النسبة المئوية لأعضاء مجلس الإدارة الذين لديهم خلفية ثقافية مختلفة عن موقع المكتب الرئيسي	التنوع الثقافي لمجلس الإدارة		
نسبة أعضاء المجلس التنفيذي من النساء.	التنوع الجنساني للأعضاء التنفيذيين		
نسبة النساء في مجلس الإدارة.	تنوع المجلس		

ب. مؤشر الأداء المستدام

بعد اختيار المعايير المختلفة من قبل أصحاب المصلحة، أدخلنا البيانات في منصة قياس الأثر (spiscore.com).



تم حساب مؤشر الأداء الم



يتضح من الرسم البياني أعلاه أن المصرف المغربي الذي تمت دراسته لم يصل بعد إلى مؤشر الأداء المستدام بنسبة 100%. وتبلغ قيمة الأداء المستدام 89% في عام 2019. ويعني ذلك أن هذا المصرف هو مصرف مستدام.

الدرجة	مستوى الاستدامة
0 - 25%	غير مستدام
25% - 50%	مستدام بشكل ضعيف
50% - 75%	استدامة في تطوّر
75% - 100%	مستدام

تظهر هذه النتائج أن هذا المصرف المغربي يسير على الطريق الصحيح فيما يتعلق بمراعاة ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات. كما تظهر هذه النتائج أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تتطور بسرعة في المنطقة وأن المصارف المغربية بدأت في التركيز على التحديات الاجتماعية والبيئية الجديدة التي تواجه المجتمعات التي تعمل فيها. يتم الآن تعزيز مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات ودعمها من قبل الحكومات الوطنية. وقد تمت ترجمة ذلك في التزام أقوى وأكثر وضوحاً تجاه المسؤولية الاجتماعية للشركات.

ج. التقييم حسب أصحاب المصلحة



لفهم نتائج مؤشر الأداء المستدام بشكل أفضل، تم وضع تقييم للأداء حسب أصحاب المصلحة. تتراوح النتيجة أيضًا بين 0% و 100%. وكلما ارتفعت النتيجة، زاد رضا صاحب المصلحة.

الدرجة	مستوى الرضا
0 - 25%	غير راضٍ على الإطلاق
25% - 50%	غير راضٍ
50% - 75%	راضٍ
75% - 100%	راضٍ جداً

تظهر النتائج أن المصرف قد أعطى أولوية عالية لمصالح المجتمع المدني والمنظم. ويمكن تفسير ذلك بجهود المصارف المغربية للتوفيق بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية. وتعكس هذه النتائج وعياً متزايداً بدور المنظمين، ولا سيما مع تنفيذ لوائح بازل.

من ناحية أخرى، فإن مستوى فائدة العملاء والمدراء هو الأدنى بين مستوى أصحاب المصلحة الآخرين. وبالفعل، يتزامن الانخفاض في رضا العملاء مع زيادة الرسوم والفوائد على القروض. وهو ما قد يفسر الدرجة الضعيفة لفائدة العملاء. بالإضافة إلى ذلك، وخلال فترة كوفيد-19، حاولت العديد من المصارف المغربية خفض تكاليف تشغيلها من خلال تخفيض رواتب المدراء التنفيذيين والموظفين بشكل عام، وهو ما قد يفسر انخفاض درجة فائدة المدراء. ويتم التعبير عن مكافآت المدراء بشكل عام من خلال تحقيق أهداف الأداء المحددة مسبقاً.

ما هي المهارات اللازمة للمضي قدماً نحو نماذج مصرفية أكثر استدامة؟

بالنسبة للمصارف المغربية، فإن الأمر يتعلق بتبني إدارة استباقية ووقائية للموارد البشرية، بناء على معوقات البيئة والاختيارات الاستراتيجية للشركات (مصرفية وغير مصرفية). وقد أصبح الأمر ضرورياً. إنَّ الفكرة الكامنة وراء ذلك هي أن تتصدى اقتصادات المغرب العربي على الفور للتحديات التعليمية لتحليل المسؤولية الاجتماعية للشركات المرتبطة بتحديات الرقمنة: كيف يتم تدريب الجهات الفاعلة العامة والخاصة وتحديثها لدعم تنفيذ نهج المسؤولية الاجتماعية للشركات داخل المؤسسات؟

إنَّه من المستحيل أن تصنع "ما هو مستدام" بأمر "غير مستدام".

ومن بين الأسئلة التي يجب استكشافها بشكل خاص من قبل السلطات العامة:

- ما هي المهارات اللازمة لدعم تغييرات المسؤولية الاجتماعية للشركات في بيئة رقمية؟
 - ما هي الملامح التي نحتاجها للمحللين الماليين للمسؤولية الاجتماعية للشركات؟
 - ما هو التدريب الذي يجب التشجيع عليه للمسؤولية الاجتماعية للشركات من أجل إنجاح هذا الدعم؟
- إنَّ هذا النهج ليس "ترفاً" للاقتصادات المغربية ولكنه ضرورة في مواجهة الشكوك وعدم الاستقرار في المستقبل.

أي نظام: قانون مرن أم قانون صارم؟

في هذا المجال، للمصارف مصلحة في إجراء تغييرات بنفسها من الداخل من خلال العمل على "العقلية" عبر التدريب والتعليم ("القانون المرن") بدلاً من الخضوع لنظام آخر. وقد يهتم المشرعون بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، حتى أنهم قد يفرضون عددًا معينًا من الإجراءات التقيدية في هذا المجال، والتي تكون أحيانًا غير مناسبة للواقع الاقتصادي. ولا يزال هناك متسع من الوقت للفاعلين الاقتصاديين المغاربة لإثبات قدرتهم على التنظيم الذاتي، لا سيما من خلال إعداد التقارير المالية وغير المالية على حد سواء حتى لا يجدوا أنفسهم في مواجهة معايير القوانين الصارمة الجديدة التي لن تكون لديهم سيطرة عليها وقد تؤدي إلى إبطاء تطورهم.

على العكس من ذلك، يمكن أن يكون القانون المرن طريقًا للاستكشاف. إنه أكثر قدرة على التكيف مع خصوصيات المؤسسات المغربية. ولا يستند هذا القانون إلى قيود تفرضها قاعدة تم سنّها من الخارج (المشرع) ولكن على التزام ومساءلة مختلف الأشخاص المعنيين، وذلك بفضل التعليم والتدريب والمشاركة في بناء القواعد من قبل الجهات الفاعلة وانخراط أصحاب المصلحة.

خاتمة عامة

سيتعين على المصارف المغربية مواجهة عالم يتزايد فيه الغموض ويواجه العديد من التحديات الجيوسياسية والمناخية والصحية والديموغرافية والمعلوماتية والأمنية والاقتصادية.

فما هي النماذج الاقتصادية والمصرفية التي ينبغي على المصارف المغربية تصميمها؟ إنَّها بلا شك نماذج أكثر استدامة للتعامل مع هذه الشكوك وهذه المخاطر.

في ظلّ هذا السياق، سيكون لزاماً على المصارف المغربية ألاّ تقف عند مجرّد وعيها بنفوذها وتأثيرها الحاليين، ولكن من المهم أيضاً أن تبدأ بصورة متزايدة في استغلال نقاط قوتها لوضع التغييرات الإيجابية التي تخدم مصالح الشعوب موضع تنفيذ.

تعزّم المصارف المغربية لعب دور المحرك لنمو أكثر استدامة. ويدعونا السياق الجديد والتحديات الجديدة إلى التفكير في النموذج المصرفي المغربي الجديد. لذلك يجب على المصارف اليوم تنزيل إجراءاتها وتعديلها في بُعد أوسع، مع مراعاة القضايا التالية:

- العولمة والتكامل الإقليمي لضمان اندماج المغرب العربي بشكل أفضل في النظام المالي الدولي
- تكامل المصارف في علاقتها بسوق رأس المال: ما هو الهيكل المالي في ظلّ صعوبات وصول دول المغرب العربي إلى أسواق رأس المال
- ما هي مصارف التنمية التي نريد؟ هل بقي لهذه المصارف دور يمكن أن تلعبه لمعالجة عدم التوازن الإقليمي والاستبعاد الاجتماعي. فمن المهم أن تعيد التفكير في نموذجها الاقتصادي: كأن تكون مصارف عامة ذات إدارة خاصة (نظام الحوافز، والإدارة وفقاً للمعايير الدولية، وما إلى ذلك)
- ما هي اللوائح وأنظمة الامتثال التي يجب اتباعها: توصيات بازل، المسؤولية الاجتماعية للشركات، المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة...؟

لقد أثبتت المصارف المغربية مرونتها في مواجهة غياب الوضوح الراهن، لكن حجمها وموقعها الإقليمي يجب أن يقودها بلا شك إلى تفكير استراتيجي يثمن الروافع وخاصة منها الإقليمية التي لا تزال خفية.

كل هذه الأسئلة تقودنا إلى تذكير أنفسنا بالتزامات الاقتصاد الكلي المطلوبة من المصارف التي، على الرغم من كل شيء، تظل أداة رئيسية في السياسة النقدية. إن المصرف المغربي ليس مجرد شركة. هو أكثر من ذلك بكثير.

المراجع

Ben Abdallah, S., Ben Slama, M., Fdhila, I., & Saïdane, D. (2018). Mesure de la performance durable des banques européennes: Vers un reporting intégré. *Revue d'economie financiere*, 129(1), 269–297. [https:// doi.org/10.3917/ecofi.129.0269](https://doi.org/10.3917/ecofi.129.0269)

Rebai, S., Azaiez, M. N., & Saidane, D. (2016). A multi-attribute utility model for generating a sustainability index in the banking sector. *Journal of Cleaner Production*, <https://doi.org/10.1016/j.jclepro.2015.10.129> .849–835 ,113

